

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

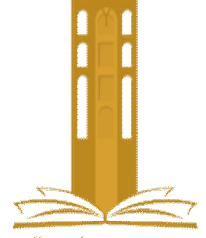
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

العنوان:

قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي دراسة ميدانية بمؤسسة حضانة حليب

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات

من إعداد الطالبة: سحنون أمال

نوقشت بتاريخ: 26 ماي 2016

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نوي نور الدين	أستاذ مساعد "أ"	المسيلة	رئيسا
غلاب فاتح	أستاذ مساعد "أ"	المسيلة	مشرفا ومقررا
نوي نبيلة	أستاذة مساعدة "أ"	المسيلة	ممتحنة

السنة الجامعية 2015 / 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

النحل: ١٩

تشكرات

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

" الله جل جلاله "

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين.
"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله سبحانه أحده على عونه في الوصول
إلى كتابة هذه المذكرة وإخراجها إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الذي أشرف على إنجاز هذا البحث، أستاذي
الفاضل غلاب فاتح، الذي ساعدني كثيرا بأفكاره النيرة وسعة خاطره.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا
عناء قراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

كما لا يفوتني أيضا أن أتقدم بشكري الخاص إلى كل من:

أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة محمد بوضياف - المسيلة، وخاصة
الأساتذة الذين كنت دائما في مناقشة معهم.

كل شخص أمدني بيد المساعدة من بعيد أو من قريب لإنجاز هذه المذكرة.

سحنون
أمال

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة والتي أرجو من الله العلي القدير أن يتغمده برحمته
الواسعة؛

وإلى من جعل الله الجنة تحت قدميها أُمي الحنونة والتي أرجو من الله أن
يطيل في عمرها وأن يرزقها الصحة والعافية؛

وإلى زوجي الغالي الذي أعاني وتحمل معي مشقة الحياة بطوها ومرها وإلى
عائلته الكريمة؛

وإلى إخوتي وأخواتي وخاصة الحسين وزوجات إخوتي وأولاد أخي وأخواتي؛
وإلى ريحانة قلبي ابنتي الغالية أفنان جان؛

وإلى جميع طلبة قسم علوم التسيير وبالأخص طلبة السنة الثانية تخصص
الإدارة المالية للمؤسسات دفعة: 2016/2015؛

إلى كل الذين سقطوا من ذاكرتي سهوا؛

إلى هؤلاء أهدي ثمرة نجاحي

سحنون
أمال

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	دعاء
II	تشكرات.....
III	إهداء
IV	فهرس المحتويات
VI	فهرس الأشكال
VII	فهرس الجداول
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الأداء والتحليل المالي في المؤسسة - مدخل مفاهيمي -	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية
08	المطلب الأول: ماهية الأداء
16	المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء
22	المطلب الثالث: الأداء المالي
27	المبحث الثاني: أساسيات حول التحليل المالي
27	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
31	المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي وأهدافه
34	المطلب الثالث: مقومات، أنواع وخطوات التحليل المالي
38	خلاصة
الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي ومؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي	
40	تمهيد

41	المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي والكشوف المالية
41	المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي
44	المطلب الثاني: أسباب، أهداف، نطاق تطبيق وتحديات النظام المحاسبي المالي
47	المطلب الثالث: الكشوف المالية
62	المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي
62	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
68	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي
74	المطلب الثالث: دراسة التمويل الذاتي والمردودية
79	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة حليب HODNA LAIT	
81	تمهيد
82	المبحث الأول: تقديم مؤسسة حليب
82	المطلب الأول: تعريف بمؤسسة حليب، مهامها وأهدافها
91	المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
92	المطلب الثالث: الكشوف المالية لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015)
102	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة حليب
102	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
107	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي
114	المطلب الثالث: دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير والمردودية
123	خلاصة
125	الخاتمة العامة
125	النتائج
126	الاقتراحات
127	أفاق الدراسة
129	قائمة المراجع
IX	قائمة الملاحق
	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
09	شكل رقم (1-1): مثلث الأداء
67	شكل رقم (1-2): الحالات الممكنة للخزينة
85	شكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة حضنة حليب
98	شكل رقم (2-3): الميزانية المالية للمؤسسة بجانب الأصول للفترة (2013-2015)
100	شكل رقم (3-3): الميزانية المالية للمؤسسة بجانب الخصوم للفترة (2013-2015)
104	شكل رقم (4-3): تطور مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة للفترة (2013-2015) ..
107	شكل رقم (5-3): تطور مختلف مؤشرات التوازن المالي خلال الفترة (2013-2015) ...
115	شكل رقم (6-3): تطور المبيعات للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
116	شكل رقم (7-3): تطور القيمة المضافة للاستغلال للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
116	شكل رقم (8-3): تطور إجمالي فائض الاستغلال للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015) ..
117	شكل رقم (9-3): تطور النتيجة العملياتية للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
118	شكل رقم (10-3): تطور النتيجة الصافية للسنة المالية للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
120	شكل رقم (11-3): يوضح تغيرات مردودية المؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
121	شكل رقم (12-3): أثر الرافعة المالية في المؤسسة خلال الفترة (2013-2015)

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
50	جدول رقم (1-2): الميزانية المالية حسب SCF
53	جدول رقم (2-2): حساب النتائج (حسب الطبيعة)
55	جدول رقم (3-2): حساب النتائج (حسب الوظيفة)
56	جدول رقم (4-2): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة
58	جدول رقم (5-2): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة
60	جدول رقم (6-2): جدول تغيرات الأموال الخاصة
71	جدول رقم (7-2): معدل دوران المخزون
76	جدول رقم (8-2): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)
77	جدول رقم (9-2): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)
92	جدول رقم (1-3): جانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015)
93	جدول رقم (2-3): جانب الخصوم للميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2013-2015)
95	جدول رقم (3-3): حساب النتائج لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015)
96	جدول رقم (4-3): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة - أصول للفترة (2013-2015)
97	جدول رقم (5-3): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة - خصوم للفترة (2013-2015)
102	جدول رقم (6-3): تطور رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
103	جدول رقم (7-3): أنواع رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
105	جدول رقم (8-3): تطور احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)
106	جدول رقم (9-3): تطور الخزينة الصافية للمؤسسة للفترة (2013-2015)

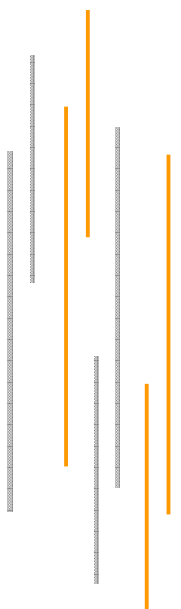
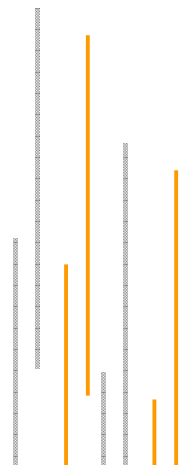
108	جدول رقم(3-10): نسب السيولة للمؤسسة للفترة (2013-2015)
109	جدول رقم(3-11): نسب التمويل للمؤسسة للفترة (2013-2015)
110	جدول رقم(3-12): نسب النشاط للمؤسسة للفترة (2013-2015)
112	جدول رقم (3-13): نسب الربحية للمؤسسة للفترة (2013-2015)
113	جدول رقم (3-14): صافي الربح قبل الفوائد والضرائب للمؤسسة للفترة (2013-2015) ..
114	جدول رقم (3-15): دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير للمؤسسة للفترة (2013-2015)
119	جدول رقم (3-16): تطور المردودية الاقتصادية للمؤسسة للفترة (2013-2015)
120	جدول رقم (3-17): تطور المردودية المالية للمؤسسة للفترة (2013-2015)
121	جدول رقم (3-18): تطور أثر الرافعة المالية للمؤسسة للفترة (2013-2015)

قائمة الملاحق

الصفحة	الملاحق
X	ملحق رقم (01): أصول المؤسسة للفترة (2013-2015)
XI	ملحق رقم (02): خصوم المؤسسة للفترة (2013-2015)
XII	ملحق رقم (03): حساب النتائج للمؤسسة للفترة (2013-2015)



مقدمة



01 - تمهيد:

إن النقائص الموجودة في النظام المحاسبي الوطني، والتغيرات الاقتصادية التي حدثت على المستوى الوطني والعالمي، وغيرها من العوامل جعلت من المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى ومتطلبات الحياة الاقتصادية العصرية، مما استوجب على الجزائر التفكير في إعداد نظام محاسبي جديد يعزز مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بعد الانتهاء من عمليات تكييف الأنظمة المعمول بها مع الأنظمة العالمية، وتوحيد لغة المحاسبة حسب المعايير الدولية.

إن النظام المحاسبي المالي الذي تم تطبيقه في الجزائر يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية، من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، كما أن هذا النظام يحدد بوضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات للتقليل من الأخطار وتسهيل مراجعة الحسابات، كما أنه يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات، وكفيلة بإجراء المقارنات واتخاذ القرارات وقياس الأداء.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أولاً، وهل حققتها بالوسائل المتاحة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى قياس أدائها خاصة المالي إذا اعتبرنا أن المؤسسة هي مجموعة من الوظائف، فإنها حتماً بحاجة إلى قياس أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيس أداءها التجاري، أداءها المالي وأداءها الإنتاجي وفي الأخير أداء وظيفة الأفراد.

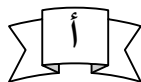
ولقياس أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المديرون إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح القياس يعتمد أساساً على قدرة المديرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

ويعتبر التحليل المالي كأداة داخل المؤسسة يعتمد عليه لإبراز الاختلافات الواردة في المركز المالي وبالتالي التسيير، وكذا إعطاء البيانات والمؤشرات المفصلة للمديرين لإحاطتهم بكل التفاصيل عن الوضعية المالية ومنه قياس الأداء المالي داخل المؤسسة.

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

02 - الإشكالية:

هل يمكن قياس الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي المالي المتمثلة في الكشوف المالية؟



ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

هل الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتبني النظام المحاسبي المالي يهدف إلى زيادة كفاءة

التحليل المالي؟

ما مدى مساهمة تطبيق تقنيات التحليل المالي على الكشوف المالية للنظام المحاسبي المالي؟

هل اتباع طريقة التشخيص التطوري لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في مؤسسة

صناعة حزمة حليب يُمكن من الوقوف على سلامة سياستها المالية المتبعة للحكم على أداءها

المالي؟

03 - فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل المشار إليه آنفا، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

إن تطبيق تقنيات التحليل المالي على الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي يسهل

من عملية قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

وتندرج تحت هذا الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتبني النظام المحاسبي المالي يهدف إلى زيادة كفاءة التحليل

المالي؛

يساهم تطبيق تقنيات التحليل المالي على الكشوف المالية للنظام المحاسبي المالي؛

إن استعمال التشخيص التطوري لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في مؤسسة حزمة

حليب يُمكن من الوقوف على سلامة سياستها المالية المتبعة مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة

وفعالية أدائها المالي.

04 - أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضية المتبناة فإن هذه الدراسة

تهدف إلى:

✓ التعرف على مخرجات النظام المحاسبي المالي؛

✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للكشوف المالية وفق النظام المحاسبي

المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

✓ قدرة التحكم في الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة من خلال عملية التحليل المالي؛

✓ التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة من الناحية المالية.



05 - أهمية الدراسة:

يعتبر الموضوع ذو أهمية بالغة في التعرف على المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس وتقييم الأنشطة المالية والسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعرف على إمكانية النظام المحاسبي المالي المساهمة في تحقيق قياس الأداء المالي.

06 - أسباب الاهتمام بالموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- ✓ الميولات الشخصية نحو مواضيع المحاسبة والتحليل المالي؛
- ✓ محاولات ربط التغيرات التي طرأت على مجال المحاسبة مع تلك المتعلقة بالتحليل المالي للكشوف المالية؛
- ✓ محاولة الفهم والتعمق أكثر في كيفية تكيف المحاسبة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية.

07 - منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بجوانب الموضوع نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق لهذه الدراسة للمساهمة في تحليل المعلومات المقدمة من مخرجات النظام المحاسبي المالي في قياس الأداء المالي للمؤسسات.

08 - أدوات البحث:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- ✓ الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب مالية)؛
- ✓ الأطروحات والرسائل الجامعية؛
- ✓ التقارير والملتقيات؛
- ✓ النصوص القانونية؛
- ✓ مواقع الإنترنت.

09 - حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- ✓ الحدود المكانية: تجرى الدراسة في مؤسسة حضانة حليب المسيلة وهذا من خلال الكشوف المحاسبية المقدمة من طرف قسم المحاسبة والمالية؛

✓ الحدود الزمانية: خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية وأداء المؤسسة موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة بين (2013-2015).

10 - دراسات سابقة:

✓ عادل عيشي، تحت عنوان: "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001، الذي حاول الإجابة على التساؤل التالي: ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟، وأهم ما توصل إليه في دراسته ما يلي:

عدم كفاية التحليل الساكن في تقييم الأداء واللجوء إلى التحليل الديناميكي للتقييم انطلاقا من جدول التمويل وجدول تدفقات السيولة.

✓ لزعر سامي، تحت عنوان: "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، الذي حاول الإجابة على التساؤل التالي: هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟، حيث توصل إلى:

أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للكشوف المالية.

✓ شطارة نبيلة، تحت عنوان: "فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية حسب مقاربة المفتشية العامة للمالية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر - 03، 2014/2013، التي حاولت الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية حسب مقاربة المفتشية العامة للمالية؟، وأهم ما توصلت إليه:

تتوقف فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على قدرة التحكم في مختلف وظائفها خاصة الوظيفة المالية، حيث يرجع سبب فشل المؤسسات إلى أداء مالها السيء.

11 - هيكل الدراسة:

تبعاً للأهداف المرجوة من البحث ولمعالجة تساؤلات الدراسة ولاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث على ثلاث فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم الخاتمة التي تضمنت تلخيصاً عاماً لموضوع الدراسة واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها وفي الأخير قدمنا

بعض الاقتراحات بناء على النتائج التي توصلنا إليها بالإضافة إلى آفاق البحث في الموضوع، فكانت تقسيمات فصول الدراسة كما يلي:

حيث تناولنا في الفصل الأول الأداء والتحليل المالي في المؤسسة - مدخل مفاهيمي-، والذي تضمن الأداء والأداء المالي، ثم تطرقنا إلى مفهوم كل من قياس وتقييم الأداء وفي آخر هذا الفصل تم تناول ماهية التحليل المالي من حيث المفهوم، الأهمية والأهداف؛ أما الفصل الثاني جاء بعنوان النظام المحاسبي المالي ومؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي حيث تم تناول النظام المحاسبي المالي من ناحية الإطار المفاهيمي ومخرجاته المتمثلة في الكشف المالية، ثم تناولنا مؤشرات ومعايير التوازن المالي لقياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؛ أما الفصل الثالث فتم إسقاط الدراسة النظرية للموضوع بإجراء دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الصناعية وهي مؤسسة حضنه حليب خلال الفترة (2013-2015).



الفصل الأول

الأداء والتحليل المالي في
المؤسسة - مدخل مفاهيمي -

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى التي تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوماً في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الاقتصاديات والاهتمام بها، لأنها تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والكشوف المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهورها وتفسير ذلك.

كما يحظى موضوع قياس وتقييم الأداء في المؤسسة باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية عالية الأمر الذي يستدعي تحليلاً شاملاً لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي وإبراز مدى نجاح إستراتيجيتها وبلوغ أهدافها.

إذ يعتبر مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولاً إذ ينطوي إلى العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها، لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والعلمية، ولقد سعت المؤسسات قديماً وحديثاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تتم صياغتها لديمومة المؤسسة واستمراريتها وتحقيق أرباحها.

سنعالج في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والأداء في المؤسسات ذلك ضمن مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية؛

- المبحث الثاني: أساسيات حول التحليل المالي.

المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية

إن الغرض من هذا المبحث هو التزود بالإطار النظري للأداء، فلا يمكن تناول بحث قياس وتقييم الأداء المالي دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء، من أجل ذلك سيتم معالجة المبحث الأول بالتطرق أولاً إلى مفهوم الأداء بالمؤسسة الاقتصادية مركزين في ذلك على تعريفه ثم يلي ذلك مكوناته، العوامل المؤثرة فيه وأنواعه، أما ثانياً سيتم التطرق إلى عملية قياس وتقييم الأداء من حيث مدلولهما، أسس ومراحل تقييم الأداء، أهميته وأنواعه، أهدافه ومعوقاته وشروط نجاحه. وفي الأخير سيتم التطرق إلى الأداء المالي من خلال تعريفه، أهميته والوسائل المستخدمة فيه ثم خطوات تقييم الأداء المالي وأهدافه وبعد ذلك مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الأداء، مكوناته والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى أنواعه.

الفرع الأول: تعريف الأداء

هناك عدة تعاريف للأداء سنوجز البعض منها:

01 - تعريف الأداء لغة:

إن مصطلح الأداء يقابل الكلمة اللاتينية "Performare" والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما (التي تعني إعطاء، وذلك بشكل كلي)، والتي اشتقت منها الكلمة الإنجليزية "Performance" والتي تعني إنجاز الأعمال أو الكيفية التي تبلغ بها المؤسسة أهدافها.¹

02 - تعريف الأداء اصطلاحاً:

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء، فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة من خلال تحقيق أهدافها، وفي هذا السياق نجد أنه تعددت تعاريف الأداء مع اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد عليها المؤسسات في دراسته وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولته، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم

¹ صباح ترغيني، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، دون نشر، 2010-2011، ص ص 46-47.

الفصل الأول ----- الأداء والتحليل المالي في المؤسسة - مدخل مفاهيمي-

محدد له، لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب، من بين هذه التعاريف نذكر:

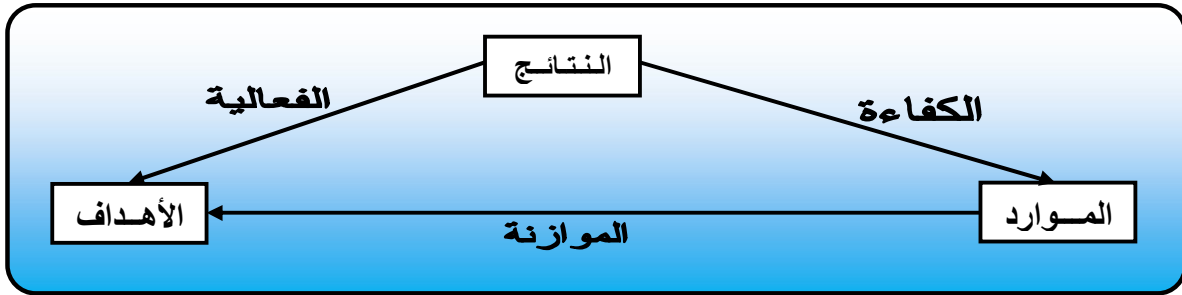
✓ يعرف الأداء على أنه: "الكيفية التي تستخدم بها المؤسسة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة"¹.

✓ وعرف **Akherkhen** الأداء على أنه: "إنجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة، من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة"².

✓ كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الإبداع... الخ) وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً، لأن من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى وكذلك من المحتمل أن يكون هناك إنفاق أكبر³.

✓ ويمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين العناصر التالية: نتائج - موارد - أهداف والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:⁴

شكل رقم (1-1): مثلث الأداء



المصدر: ناصر دادبي عدون وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص13. ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن أداء المؤسسة هو النتائج التي حققتها والتي تسعى إلى تحقيقها بعد استخدامها الكفاء والفعال للموارد المتاحة.

¹ وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص38.

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

³ فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص22.

⁴ ناصر دادبي عدون وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص13.

ويعرف الأداء على أنه: "درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المؤسسة للأهداف المخططة بكفاءة عالية حيث تشير الفعالية إلى تحقيق الأهداف المحددة من المؤسسة بغض النظر عن التكاليف المترتبة عن هذه الأهداف"¹.

مما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي: أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها الأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا.

الفرع الثاني: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هم الفعالية، الكفاءة والإنتاجية، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

01 - تعريف الفعالية:

ينظر Vincent plauchet إلى الفعالية على أنها: "القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة"².

ونقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.³

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة، مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والأهداف المنجزة فعليا.

02 - تعريف الكفاءة:

هناك عدة تعاريف للكفاءة نذكرها فيما يلي:⁴

الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة.

كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

¹ نور الدين مزهودة، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات دون نشر، 2007، ص47.

² الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص218.

³ إلهام يحيوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت (عين التوتة) باتنة مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، الجزائر، 2007، ص46.

⁴ الشيخ الداوي، مرجع نفسه، صص219-220.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.

03 - تعريف الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية على أنها:¹

✓ كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.

✓ تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

✓ الإنتاجية في حقيقة الأمر ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه ويرى بعض الباحثين أن الإنتاجية تحسب لعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:²

01 - مجموعة العوامل البشرية:

إن الدراسات التي قامت حول سلوك الفرد لتجسيد هذه العوامل المؤثرة على الأداء كانت تدور حول مدى توظيف الفرد لقدراته الفكرية والجسمية لأداء العمل من أجل إشباع رغباته.

02 - مجموعة العوامل التقنية:

تضم أثر طبيعة وأساليب استخدام التقنية على أداء المؤسسة، وهذا راجع إلى النقص في كيفية القيام بعملية الصيانة وكيفية القضاء على العراقيل المعيقة والضارة بالتجهيزات.

¹ Abdellatif Khemakhem, *la dynamique du contrôle de gestion*, Dunod, 2 ed, Paris, 1976, P 310.

² رشيدة سليمان، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، دون نشر، 2012 - 2013، ص50.

03 - مجموعة العوامل التنظيمية:

يرى "روبرت روجيس" أن الهيكل التنظيمي هو أحد الوسائل التي تبين أسلوب التنظيم المعتمد عليه في المؤسسة الإنتاجية، والذي يعمل على التنسيق عمل الأفراد مع بعضهم البعض وبفاعلية لتحقيق أعلى مستويات الأداء وتحديد الأهداف المقصودة.

كما أن بعض الدراسات توصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الأداء تنحصر في خمسة عوامل أخرى وهي: غياب الأهداف المحددة، عدم المشاركة في الإدارة، اختلاف مستويات الأداء، مشكلات الرضا الوظيفي والتسيب الإداري.

الفرع الرابع: أنواع الأداء

بعد أن تطرقنا لمفهوم الأداء، مكوناته، العوامل المؤثرة فيه نقوم بتصنيفه حسب معايير مختلفة وهي معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار على حدى يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة نفضلها فيما يلي:

أولاً: حسب معيار المصدر

وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الداخلي (الذاتي) والأداء الخارجي. كما يلي:¹

01 - الأداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه اسم أداء المؤسسة، أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:

أ - الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم .

ب - الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ج - الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأني من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية وموارد مادية.

02 - الأداء الخارجي:

هو: "الأداء الناتج عن التغييرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة".

¹ Bernard Martory, *contrôle de gestion sociale*, librairie Vuibert, Paris, 1999, P236.

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب. إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها، وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

ويتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أي يعود للمؤسسة وحدها أو للمحيط وحده، ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية، وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطرا على المؤسسة بعد أن كان فرصة.

ثانيا: حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي ويتمثلان في:¹

01 - الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرتها على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك، بل تتطلب تظافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

02 - الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

¹ عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2001، ص89.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى وتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

ثالثا: حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار بشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية: المالية، الإنتاج، الأفراد، التسويق والتمويل، ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية، والتي يمكن شرحها فيما يلي:¹

01 - أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

02 - أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

03 - أداء وظيفة الأفراد:

قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة، فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة، فلكي تضمن المؤسسة بقاءها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

¹ Marcel Laflame ,Le management, **approche systémique**.gaetan Morin éditeur, 3ed CANADA, 1981,P P 356,357,385.

04 - أداء وظيفة التمويل:

يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية، والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

05 - أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- ✓ الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد؛
- ✓ وثيرة التجديد مقارنة بالمنافسين؛
- ✓ نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة؛
- ✓ التنوع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة؛
- ✓ درجة التحديث ومواكبة التطور.

06 - أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

07 - أداء وظيفة العلاقات العمومية:

في هذه الوظيفة يمكن أن تتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء، فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة.

بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما الموظفين الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين الأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل، في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدد تسديد ما عليهم طويلة ومنتجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.

رابعا: حسب معيار الطبيعة

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية... الخ، ويمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي وأداء سياسي، نفصل كل أداء كما يلي:¹

¹ عبد الملك مزهودة، مرجع سابق، ص ص 89-90.

01 - الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية... الخ) وتدني استخدام مواردها (رأس المال، العمل المواد الأولية، التكنولوجيا... الخ).

02 - الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، ففي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

03 - الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجياً عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

04 - الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء

يحتل قياس وتقييم أداء المؤسسات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث أصبح الخبراء والمختصون يبحثون عن الطرق المناسبة للتقييم والتي تعطي أرقاما أكثر مصداقية لقيمة المؤسسة ويهدف التقييم إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من البقاء في السوق.

ولقد أكدت مختلف الدراسات والأبحاث أهمية تقييم الأداء، وذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ويتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المؤسسة والتأكد من سيرها، كما أن الرقابة على الأداء هو عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: مفهوم قياس وتقييم الأداء

لقد جرت العادة على استعمال كلمتي القياس والتقييم في عملية الرقابة بمفهوم واحد دون تمييز ولكن في الأصل الكلمتان تحملان معنيين مختلفين، وخاصة إذا تم ربطهما بعملية تقييم الأداء.

أولاً: قياس الأداء

القياس هو: "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة"¹، إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة.

وتعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف.

وقياس الأداء لا يتم في أغلب الحالات إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطورات المحققة إذا استلزم الأمر مقارنة بينه وبين الأداء السابق له.

ثانياً: تقييم الأداء

قبل البدء في دراسة أو عرض تقييم الأداء يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول استخدام كلمتي التقييم والتقويم في اللغة العربية، لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم في البحث كمرادفة لكلمة التقويم ونفي أي فرق يمكن أن يكون بينهما.

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء، وسنحاول الإقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه.

تقييم الأداء يعني تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل

تقييم الأداء في قياس نتائج المؤسسة في ضوء معايير محددة سلفاً.²

¹ George R.Terry, Stéphan. G Franclin, **les principes du management**, Ed economica, 8ed Paris , 1985, p493.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص30.

من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسيين هما: القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات، وإصدار أحكام على ما تم قياسه فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم.

كما نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية، حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية ويتم إجراء تنظيم للمؤسسة ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية ويصطبغ تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.¹

كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها: "تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في بداية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً، وثانياً بقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأس مالية"².

من التعريف يتضح أن أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه بقياس النتائج المتحصل عليها في بداية فترة محددة، والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة (نسبة إنجاز الهدف) وكفاءتها (الاستخدام العقلاني للموارد).

مما سبق ذكره من تعاريف تقييم الأداء نحاول اقتراح التعريف التالي: تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفاً في عملية التخطيط ومن ثم إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات.

¹ زينة قمري، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، دون نشر، دون سنة نشر، ص2.

² عبد الملك مزهودة، مرجع سابق، ص95.

الفرع الثاني: أسس ومراحل عملية تقييم الأداء

أولاً: الأسس العامة لتقييم الأداء

تتركز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها:¹

01 - تحديد أهداف المؤسسة:

لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراساتها والتحقق من واقعيتها، كما يجب ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها، وتتحدد أهداف المؤسسة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه المؤسسات، وتتمثل أهداف المؤسسة عادة في الإنتاج، التسويق الربحية، البقاء والاستمرارية، التجديد والابتكار، وكذلك يجب التنسيق بين كل هذه الأهداف سواء إستراتيجية أو تكتيكية أو تنفيذية.

02 - وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف:

يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط. ويقصد بالخطط التفصيلية وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط في المؤسسة لتحديد طرق تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين، وفي الفترة المحددة له.

03 - تحديد مراكز المسؤولية:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين، ولها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها، وتتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية، ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

04 - تحديد معايير أداء للنشاط:

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي على أساسها يتم تقييم أداء المؤسسة بأكملها، أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات المتاحة لذا يجب انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة لمستوى الأداء.

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009 ص125.

05 - توفر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة.

06 - تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي:

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توفر نظام معلومات به يؤدي إلى انسياب المعلومات والبيانات، ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل لغرض الوصول إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذلك.

ثانياً: مراحل عملية تقييم الأداء

يمكن تلخيص المراحل الأساسية التي تمر بها عملية تقييم الأداء فيما يلي:¹

✓ التعرف على البرامج وخطة التنفيذ؛

✓ التعرف على معايير ومقاييس الأداء؛

✓ قياس الأداء الفعلي (النتائج)؛

✓ مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط؛

✓ تحديد الانحرافات والاختلافات والفروقات مع تحديد مراكز المسؤولية؛

✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الهدف المخطط.

وهناك بعض الاعتبارات التي يمكن أن تساعد المؤسسة على اختيار وسيلة التقييم الفعالة

ومنها:

✓ التركيز على تدعيم الايجابيات؛

✓ تقديم معلومات مرتدة عن الأداء تكون مرتبطة بالواقع الفعلي وليس نماذج عامة تستخدم في

جميع المواقف على السواء؛

✓ تشجيع وتدعيم القدرات والابتكار؛

✓ زيادة الاتجاه إلى الاعتماد على النظم الحديثة لتقييم الأداء مثل استخدام أنظمة المعلومات

الأنية.

¹ راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص355.

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء

بعد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص والشروط سابقة الذكر، فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال تسيير مواردها وخاصة منها المورد البشري، وبشكل عام يمكن حصر أهميته فيما يلي:¹

01 - المكافأة:

بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملاً في تحقيق الانحراف الإيجابي، أي قدم أكثر مما هو مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.

02 - تخطيط تعداد الأفراد:

إن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم (المهارات) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

03 - التكوين:

إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

04 - التحرك الداخلي:

إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات، ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.

05 - التدريب:

إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً

¹ صلاح الدين حسن السبيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان 1998، ص 244.

في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياسا لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق (قبل التدريب) لنفس العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين.

الفرع الرابع: شروط نجاح عملية تقييم الأداء

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق أهداف إجرائها، يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط تتمثل في:¹

01 - توفر المعلومات الكافية:

كما سبق تناوله عملية التقييم تمر بعدة مراحل أولها جمع المعلومات، فالمعلومات هي الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره، ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة، وتحقيق كل ما سبق ذكره، يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

02 - تحديد معدلات الأداء المرغوب:

من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازات وتطورات أدائها، وتمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، ومن المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيرهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها.

03 - استمرارية عملية التقييم:

ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه فمثلا تقييم جودة المنتجات يكون يوميا، أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهريا.

المطلب الثالث: الأداء المالي

إن تقييم الأداء في المؤسسة يركز على تقييم أداء وظائفها المتمثلة في الوظيفة المالية، ووظيفة الموارد البشرية، ووظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق، لكن في دراستنا هذه سوف نقتصر على تقييم أداء الوظيفة المالية ومعرفة معايير وأسس التقييم المتعلقة بها.

¹ علي السلمي، التخطيط والمتابعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1978، ص ص 244، 248.

يعد الأداء المالي هاما وضروريا لأي مؤسسة وهو يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته

أولاً: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة الذي يمكن اعتباره المجال المحدد لنجاحها فعدم تحقيق المستوى المطلوب للأداء المالي يعرض وجودها واستمرارها للخطر والتفوق فيه يضمن لها مركزا تنافسيا قويا ويفتح لها المجال للانطلاق والنمو، لكن تعددت تعاريف الأداء المالي لتعدد الجهة التي ينظر لها بحيث كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه ولتعدد الأسباب تباين تعريفه، ويمكن تعريفه على أنه مدى قدرة المؤسسة على استغلال أمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة (قيمة اقتصادية).¹

ويعرف أيضا بأنه: "أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل".²
من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه: الطريقة التي تنجز بها المؤسسات أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

ثانياً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:³

✓ تقييم ربحية المؤسسة؛

¹ نبيلة شطارة، فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية حسب مقاربة المفتشية العامة للمالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر -3-، دون نشر، 2013-2014، ص66.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 45-46.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 46-48.

- ✓ تقييم سيولة المؤسسة؛
- ✓ تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- ✓ تقييم مديونية المؤسسة؛
- ✓ تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- ✓ تقييم تطوير حجم المؤسسة.

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

ينظر الباحثون إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.¹ كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية، المالية والمادية.²

ويعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.³ من خلال ما سبق نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو قياس أداء المؤسسة من الجانب المالي ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات لمعرفة مستوى الفعالية وتقييم إدارة الموارد.

الفرع الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

- يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:⁴
- ✓ الحصول على مجموعة الكشوف المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
 - ✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

¹ زينة قمري، مرجع سابق، ص2.

² عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص4.

³ فلاح حسن حسني، مرجع سابق، ص2.

⁴ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص51-52.

✓ دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛

✓ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

الفرع الرابع: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... الخ، والتقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو: مصادر خارجية وتظم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية، ومصادر داخلية تظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة، وهي مبينة في الآتي:¹

أولاً: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

01 - المعلومات العامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، (وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها).

02 - المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلاً يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

¹ Eric Stephany, *Gestion financière*, ed Economica, Paris, 1999, P 63.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت ... الخ .
لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

ثانيا: المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الكشوف المالية.

المبحث الثاني: أساسيات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي واحداً من أهمّ المواضيع التي تتناولها دراسة اقتصاديات المؤسسة وضرورة بالغة تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم، والتحليل المالي لا يخرج في جوهره عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية فيتم في المستقبل تدعيم نقاط القوة وتفاذي نقاط الضعف.

وستنطرق في هذا المبحث إلى دراسة أساسيات التحليل المالي الذي يعتبر تقنية مثل باقي التقنيات الواجب التعرف عليها، حيث تتطلب معرفة معمقة وخاصة أنها في تطور مستمر.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

تعددت تعريفات التحليل المالي، لكن يمكن ذكر بعض من هذه التعاريف:

يعرف التحليل المالي بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع الكشوف المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية"¹.

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: "عملية تفسير للكشوف المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية"².

التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضاً أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.³

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2006، ص71.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2004، ص21.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص79.

التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عمليات اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون في المستقبل.¹

التحليل المالي مجموعة التقنيات التي تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل إعداد تكهنات مسبقة لتطورها، وبالتالي اقتراح إصلاحات وتقويمات في حالة الضرورة.²

ومنه نستنتج أن التحليل المالي هو عملية تفسير القوائم الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك والمعرفة بكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوءها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

الفرع الثاني: خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:³

أولاً: هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في الكشوف المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛

ثانياً: يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي؛

ثالثاً: هو نشاط مستمر في المؤسسة؛

رابعاً: يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛

خامساً: لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

الفرع الثالث: تعريف المحلل المالي وخصائصه

أولاً: تعريف المحلل المالي

المحلل المالي هو عبارة عن اختصاصي في التحليل المالي، إذ تتمثل مهمته في متابعة قيم قطاع أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية، وكذا إعداد دراسات في ميدان البورصة (تقديم إرشادات في مجال توظيف الأموال، الاستثمار ... الخ).⁴

¹ وليد ناجي الحياي، محمد عثمان المجلة، التحليل المالي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، ص ص 19-20.

² خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 47.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 2.

⁴ خميسي شبيحة، مرجع نفسه، ص 47.

ثانيا: خصائص المحلل المالي

تتمثل خصائص المحلل المالي فيما يلي:¹

01 - التأهيل العلمي:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي، ترتبط بالدراسات الجامعية في مجال المحاسبة والعلوم المرتبطة بها، كما يستحسن أيضا أن يكون مدعما بالدورات التجريبية في هذا المجال، دون أن ننسى أهمية الإعلام الآلي الذي أصبح له دور كبير في التحليل المالي، وذلك للتحقق من صحة ودقة البيانات بشكل فعال.

02 - الخبرات والمهارات العلمية:

تكتسب الخبرات العلمية الممارسة ويكتسب المحلل المالي المهارات اللازمة لإجراء التحليل المالي بسرعة ودقة، والقدرة على الاستنتاج والرد على الموضوعات المختلفة والمفاضلة بين البدائل إضافة إلى القدرة على الاهتمام بالعلاقات السببية بين المؤشرات المختلفة. ومن المهم أيضا أن تتوفر لدى المحلل القدرة على تفسير المؤشرات التي يتم التوصل إليها لجعل هذه المؤشرات المالية أداة فعالة في اتخاذ القرار، وليست مجرد أرقام صماء غير مفهومة.

03 - الصفات الشخصية:

نظرا لطبيعة التحليل المالي فإنه يشترط من يعمل في هذا المجال أن يتحلى بصفات خاصة ومميزة أهمها القدرة على التعامل مع الأرقام لمدة طويلة ودون ملل، بالإضافة إلى الموضوعية والبعد عن التحيز وإذا كان بعض ممارسي هذا العمل لا يتمتعون إلا بالقليل من هذه الصفات فإنه على المدى البعيد سيتم التشدد في هذه المعايير كلما زاد الوعي بالتحليل المالي، وهو ما يتوقعه مستقبلا نظرا للتطور المذهل الذي تعرفه الإدارة المالية.

الفرع الرابع: أهمية التحليل المالي

تحليل الكشوف المالية أداة لتفسير هذه الكشوف، ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها والعلاقات بينها حيث يوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المؤسسة وتقييم مركزها المالي ومدى فعاليتها أنشطتها المختلفة وكفاءتها، ويساعد التحليل المالي في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المؤسسة ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم من الأموال المتاحة

¹ وليد ناجي الحياي، محمد عثمان المجلة، مرجع سابق، ص 22-23.

لديها وتكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال الكشف المالية.¹

"إن التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة، فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لآبد من معرفة المركز المالي لمؤسسته فالتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية".²

وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من الكشف المالية، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتدرج في النقاط التالية:³

- ✓ يعتبر أحد مهام المدير في المؤسسات المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال؛
 - ✓ تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات؛
 - ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى؛
 - ✓ تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات؛
 - ✓ يساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقييماً شاملاً، ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا.
- ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تزداد كلما كان التوجه متقدماً لنمو الأساليب العلمية الإدارية والتحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية والرياضية الأكثر تقدماً.

¹ محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الأولى، مؤسسة البنا للخدمات المطبعية وتجارة الورق، دون سنة نشر، ص10.

² زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص07.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص ص21-22.

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي وأهدافه

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للكشوف المالية في المجالات التالية:¹

01 - التخطيط المالي:

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً لمستقبل كل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

02 - تحليل تقييم الأداء:

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة المستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي للكشوف المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

03 - التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة، استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

04 - التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للكشوف المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

05 - تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن هذا التحليل (من الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

¹ أيمن الشنطي، زهير الحدر، عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون عمان، الأردن، 2010، ص ص 127-128.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم

الأهداف:¹

- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ معرفة مركزها في قطاعها الذي تنتمي إليه؛
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- ✓ توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال؛
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
- ✓ تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل مؤسسة ودرجة المخاطر المرفقة لها؛
- ✓ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

الفرع الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي بما يلي:²

✓ إدارة المؤسسة:

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة.

حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص16.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص5-6.

✓ العاملون في المؤسسة:

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة، المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون لها أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

✓ المساهمون:

يهتم المساهمون في المؤسسة بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

✓ الدائنون:

فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

✓ الموردون:

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائهم واستقرار الأوضاع المالية لهم فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية في فهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات الكشوف المالية.

✓ العملاء:

يمكن لعمل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه من معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان مناسبة أم لا ومقارنتها مع المؤسسات المنافسة وتتم هذه المقارنات باستخدام الكشوف المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

✓ الهيئات الرقابية:

تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة، وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة

✓ مصلحة الضرائب:

تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة، وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح فكلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

المطلب الثالث: مقومات، أنواع وخطوات التحليل المالي

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي

كي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بها نفسها، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي تستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي تعتمد عليها.

بناء لما تقدم يمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:¹

✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية؛

✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها؛

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

✓ أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛

✓ أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية؛

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص4.

✓ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم فيما بعد بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يستتج إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:¹

01 - الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

أ - **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بياناتها ولغايات معينة يطلبها صاحب المؤسسة فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب - **التحليل الخارجي:** يقصد التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، البنوك المركزية... الخ.

02 - البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أ - **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):** بمعنى أن يتم تحليل كل كشف مالي بشكل مستقل عن غيره كما يتم بشكل رأسي لعناصر الكشوف المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

ب - **التحليل الأفقي (المتغير):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر الكشوف المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصانا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص ص 28-31.

03 - الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

أ - **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة يستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ب - **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل.

04 - الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- ✓ تحليل لتقويم قدرة المؤسسة بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- ✓ تحليل لتقويم قدرة المؤسسة بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- ✓ تحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- ✓ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة؛
- ✓ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

05 - المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى:

أ - **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب - **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل

المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي:¹

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص135.

01 - تحديد هدف التحليل بدقة:

من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

02 - تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

03 - اختيار أسلوب التحليل المناسب:

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

04 - إعادة تبويب الكشوف التي تتلاءم والتحليل المختار:

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للكشوف المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرأيته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في الكشوف المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

05 - التوصل إلى الاستنتاجات:

تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

06 - صياغة التقارير:

التقرير هو وسيلة لنقل النتائج العلمية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي للكشوف المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للكشوف المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وخاصة الأداء المالي للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصيات المناسبة.

وتعني عملية تحليل الكشوف المالية تحليل لمخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من (الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق) باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وتحليل الاستغلال، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني



النظام المحاسبي المالي
ومؤشرات ومعايير قياس
الأداء المالي

تمهيد:

لقد شرعت الجزائر على غرار العديد من الدول في عملية إصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، وذلك من خلال تبني معايير محاسبية جديدة تتماشى مع أعمال التوافق المحاسبي الدولية كليا أو تتكيف مع خصوصياتها. فباشرت في سن العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال من ضمنها قانون النظام المحاسبي المالي (SCF)، إضافة إلى ذلك أصدرت مدونة الحسابات التي شرع في تطبيقها ابتداء من سنة 2010، مما يحتم على المعنيين بالمحاسبة في الجزائر مواكبة هذه التغيرات وفهمها خاصة الجوانب التقنية وما تحمله من أبعاد.

كما تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فإن المحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، ويعتمد في تحليله على تقنيات موثوق بها هذه الأخيرة تساهم في اتخاذ القرارات الملائمة للأطراف الداخلية والخارجية.

وعليه سنعالج في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ومؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي في المؤسسات وذلك ضمن مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي والكشوف المالية؛
- المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي والكشوف المالية

إن إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوف والتقارير المالية يقوم على إتباع مجموعة من المعايير، وهو ما قامت به الجزائر من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبنيه من أجل تأهيلها للدخول إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

لقد جاء القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ليحدد مفهوم المحاسبة المالية بناء على نص المادة رقم: 03 على أن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعته، ووضعيتها خزينة في نهاية السنة المالية"¹.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص خصائص المحاسبة المالية في ما يلي:

- ✓ هي نظام للمعلومات حيث تركز على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي؛
- ✓ هي معلومات يمكن قياسها بناء على معطيات عددية قابلة للقياس النقدي؛
- ✓ تخزين، تصنيف وتسجيل المعلومات المالية؛
- ✓ قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية، والأداء من خلال حساب النتائج؛
- ✓ قياس وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يماثلها؛
- ✓ إعداد كشوف مالية في نهاية السنة المالية.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.² ويتعين على محاسبة كل مؤسسة:³

¹ القانون رقم: 07-11، المؤرخ في: 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المادة رقم: 03، ص 3.

² القانون رقم: 07-11، مرجع نفسه، المادة رقم: 6، ص 4.

³ المرسوم التنفيذي رقم: 08-156 المؤرخ في: 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق لـ 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة رقم: 04، ص 11.

- ✓ مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ تطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقيسة؛
- ✓ الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

- القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007

المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي يحوي ما يلي:¹

- ✓ تعريف ومجال تطبيق المحاسبة المالية؛
- ✓ الإطار التصوري، المبادئ والمعايير المحاسبية؛
- ✓ تنظيم المحاسبة؛
- ✓ الكشوف (القوائم) المالية؛
- ✓ الحسابات المجمعة والمدمجة؛
- ✓ تغير التقديرات والطرق المحاسبية؛
- ✓ أحكام ختامية.

- المرسوم التنفيذي رقم: 08-156 المؤرخ في: 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون

رقم: 07-11 ويحتوي على ما يلي:²

- ✓ تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛
- ✓ تعريف الطرق المحاسبية وما يرتبط بها من مبادئ؛
- ✓ تعريف عناصر الكشوف المالية؛
- ✓ المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر الكشوف المالية؛
- ✓ مدونة الحسابات؛
- ✓ تعريف الكشوف المالية؛
- ✓ مفترقات وتضم الحسابات المدمجة، تغير الطرق المحاسبي، مسك محاسبة مبسطة.

¹ القانون رقم: 07-11، مرجع سابق، ص ص3-6.

² المرسوم التنفيذي رقم: 08-156، مرجع سابق، ص ص11-15.

▪ القرار الوزاري المؤرخ في: 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ: 25 مارس 2009 ويحتوي على:¹

- ✓ قواعد تقييم الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وإدراجها في الحسابات؛
- ✓ عرض الكشوف (القوائم) المالية؛
- ✓ مدونة الحسابات وسيرها؛
- ✓ المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة.

▪ المرسوم التنفيذي رقم: 09-110 المؤرخ في: 07 أبريل 2009، والذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.²

▪ التعليم رقم: 02 الصادرة بتاريخ: 29 أكتوبر 2009 والتي تتضمن الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وقد أكدت هذه التعليم على بدأ تطبيق هذا النظام ابتداءً من: 01 جانفي 2010.

الفرع الثالث: المبادئ المحاسبية الأساسية

تتمثل المبادئ المحاسبية في ما يلي:³

- ✓ مبدأ السنوية؛
- ✓ مبدأ استقلال الدورات؛
- ✓ مبدأ الحيطة والحذر؛
- ✓ مبدأ الاستمرارية؛
- ✓ مبدأ التكلفة التاريخية؛
- ✓ مبدأ عدم المقاصة؛
- ✓ مبدأ الوحدة المحاسبية؛
- ✓ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية؛

¹ قرار وزاري مؤرخ في: 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المواد من 01 إلى 05. ص3.

² المرسوم التنفيذي رقم: 09-110 المؤرخ في: 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق لـ 07 أبريل 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، المواد من 01 إلى 26. ص ص 4-7.

³ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2009، ص ص 98-99.

- ✓ مبدأ ثبات وحدة النقد؛
 - ✓ مبدأ الصورة العادلة؛
 - ✓ مبدأ المداومة: يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرائق المحاسبية؛
 - ✓ مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر
- يقر هذا المبدأ التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

الفرع الرابع: أهمية النظام المحاسبي المالي

- يستمد هذا النظام أهميته من خلال المزايا الكثيرة التي يقدمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:¹
- ✓ SCF مستمد من المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS)، وبذلك فهو قريب من النظم المحاسبية الدولية التي تعتمد على نفس المرجعية، وهو ما يؤدي إلى إنتاج معلومة مالية ذات جودة وتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية؛
 - ✓ تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال تقديم معلومات عن المؤسسات ونشاطاتها تتميز بالوضوح والثقة؛
 - ✓ تنشيط السوق المالية وزيادة دورها في تمويل الاقتصاد، حيث أنها تعتمد على موثوقية المعلومات وهو ما يحتاج إليه المستثمرون، وبذلك يزداد الادخار والاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة تتخذ من السوق المالية مصدرا لتمويلها.

المطلب الثاني: أسباب، أهداف، نطاق تطبيق وتحديات النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

- أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، وذلك لأسباب داخلية وأخرى خارجية هي:²

¹ عبد القادر بكحل، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، دون نشر، 2007، ص 60.

² مسعود دراوسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، ملتقى مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) (قياس وتقييم لبنود الكشوف المالية) المحور 02: مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة الجزائر، دون نشر، دون سنة نشر، ص 3-4.

01 - الأسباب الخارجية:

- ✓ يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛
- ✓ عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛
- ✓ يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛
- ✓ يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثوقة وموحدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات متعددة الجنسيات.

02 - الأسباب الداخلية:

- ✓ تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛
- ✓ أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛
- ✓ يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- ✓ أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تغطي على النظرة الاقتصادية؛
- ✓ أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوافية بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

من بين الأهداف المنتظر تحقيقها بعد تطبيق SCF ما يلي:¹

- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات وأدائها المالي ومدى احترامها لتنظيمها وطبيعة نشاطاتها وأحجامها؛
- ✓ السماح بإجراء مقارنة للكشوف المالية للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛
- ✓ المساهمة في التنمية وزيادة مردودية المؤسسات من خلال تقديم أفضل الميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي توفر جودة وفعالية تسييرها؛
- ✓ نشر معلومات وافية صحيحة وموثوقة تسمح لمستعملي هذه المعلومات بمتابعة وضعية المؤسسات وبالتالي تساعد على فهم أفضل لهذه المعلومات وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات؛
- ✓ المساهمة في خلق قاعدة إحصائية على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات صادقة وموثوقة ثم جمعها بشفافية من مجموع المؤسسات؛
- ✓ العمل على ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات)؛
- ✓ إن تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسات بطريقة شفافة يسهل عمل إدارة الضرائب في تحصيل مستحققاتها (ضرائب على الأرباح، TVA...)
- ✓ ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات بالاعتماد على قواعد محاسبية متشابهة دوليا وهو ما يؤدي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- ✓ تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من هذا النظام للقيام بممارستها المحاسبية في مختلف الدول على اعتبار أن SCF ما هو في الواقع إلا تبني للمعايير المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي.

¹ مليكة زغيب، سوسن زيرق، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلته بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، دون نشر، 2012، ص 11.

الفرع الثالث: نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

وهي تلزم بمسك محاسبة مالية كل من:¹

✓ المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

✓ التعاونيات؛

✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير

التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

✓ كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو

تنظيمي؛

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد

المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، وهذا حسب نوع ومضمون النشاط.

المطلب الثالث: الكشوف المالية

طبقاً للمادة 25 من القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 12 ذي القعدة 1221هـ الموافق لـ

25 نوفمبر 2007، كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي تتولى سنوياً إعداد

كشوف مالية تشمل على:²

✓ الميزانية؛

✓ حساب النتائج؛

✓ جدول سيولة الخزينة؛

✓ جدول تغير الأموال الخاصة؛

✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية

وحساب النتائج.

¹ القانون رقم: 07-11، مرجع سابق، المواد: 2-4-5، ص3.

² القانون رقم: 07-11، مرجع نفسه، المادة: 25، ص5.

يتم إعداد الكشوف المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للمؤسسة، طبيعة الكشوف المالية (كشوف مجمعة، كشوف خاصة بالوحدات،... الخ)، تاريخ إقفال الكشوف المالية، العملة المستعملة في قياس الكشوف المالية، حيث يتم عرض هذه الكشوف بشكل يمكن مستخدميها من مقارنتها بكشوف الدورات السابقة، بحيث يتم تقديم الميزانية، حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة والثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

الفرع الأول: تعريف الكشوف المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للكشوف المالية، لكنها تشترك جميعاً في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

■ **التعريف الأول:** عرفت الكشوف المالية بأنها: "مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية"¹.

■ **التعريف الثاني:** وعرفت أيضاً أنها: "الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل الكشوف المالية الجزء المحوري للتقارير المالية"².

■ **التعريف الثالث:** ومن جهة أخرى عرفت الكشوف المالية بأنها: "هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدراً كبيراً من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد إتخاذ قرارات معينة"³.

تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم الكشوف المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في الكشوف المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للكشوف المالية.⁴

¹ Pascal Barneto, "Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers", DUNOD, Paris, 2^{ème} édition, 2006, P261.

² طارق حماد عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص35.

³ عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص481.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص28.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للكشوف المالية

وهي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في الكشوف المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية في ما يلي:¹

01- الملائمة: أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحالية والمستقبلية؛

02- الدقة والموثوقية: أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الأهمية النسبية؛

03- القابلية للمقارنة: من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للكشوف المالية للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس الفترة الزمنية؛

04- القابلية للفهم (الوضوح): ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في الكشوف المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير والمحاسبة.

الفرع الثالث: أهداف الكشوف المالية

تهدف الكشوف المالية إلى التزويد بمعلومات عن الوضعية المالية، الأداء المالي، التدفقات النقدية والتغير في الأموال الخاصة المتعلقة بمؤسسة معينة لمستخدمي هذه الكشوف بغية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنّ الكشوف المالية تزودنا بمعلومات عن المؤسسة تتعلق بما يلي:²

✓ الأصول؛

✓ الخصوم؛

✓ الأموال الخاصة؛

✓ الإيرادات والأعباء بما في ذلك المكاسب والخسائر؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم: 08-156، مرجع سابق، المادة: 08، ص12.

✓ التغييرات الأخرى في الأموال الخاصة؛

✓ التدفقات النقدية.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تتضمنها الملاحق، تساعد مستخدمي الكشوف المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.

الفرع الرابع: تقديم الكشوف المالية

أولاً: الميزانية

01- مفهوم الميزانية حسب SCF: تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الاستغلال، فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول، ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم، والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة.¹

02- نموذج الميزانية المالية حسب SCF: يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF من خلال الجدول رقم (1-2) الموالي.

جدول رقم (1-2): الميزانية المالية حسب SCF

الأصول

السنة المالية المقفلة في

صافي N-1	صافي N	إهلاك رصيد N	إجمالي N	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 17.

					تثبيّات ممنوح امتيازها التثبيّات يجري إنجازها تثبيّات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية غير جارية أخرى ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون ضرائب وما شابهها
					حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					مجموع الأصول

الخصوم

السنة المالية المقفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة المؤسسة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع I
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية II
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى

			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية III
			المجموع العام للخصوم (I + II + III)

المصدر: قرار وزاري مؤرخ في: 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص ص 28-29.

ثانيا: حساب النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.¹

وحسب النظام المحاسبي المالي للمؤسسات هناك نوعين من حساب النتائج:

✓ حساب النتائج حسب الطبيعة؛

✓ حساب النتائج حسب الوظيفة.

ويظهر الجدولين رقم (2-2) ورقم (3-2) نماذج حساب النتائج بنوعيه حسب ما جاء به

.SCF

جدول رقم (2-2): حساب النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية

¹ فاتح غلاب، محاضرات مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر
دون نشر، دون سنة نشر، ص 10.

			مشتريات مستهلكة
			خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي للاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة حول النتيجة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات العناصر غير العادية - الأعباء
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضوع المعادلة في النتيجة الصافية

			11- النتيجة للمجموع المدمج
			حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع

المصدر: قرار وزاري مؤرخ في: 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا

مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 30.

جدول رقم (2-3): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين - المخصصات للاهتلاكات منتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية

			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر: قرار وزاري مؤرخ في: 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 31.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة

حسب الفصل الرابع من الملحق الثاني المذكور في المادة 03 من القرار الوزاري المؤرخ في: 2008/07/26، فإن جدول سيولة الخزينة هو كشف مالي يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

حيث يستخدم جدول سيولة الخزينة في مراقبة الحركات المالية ومراقبة مستوى السيولة، كما يستخدم كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل.

ويظهر نموذج جدول سيولة الخزينة وفق نموذجين كما يوضحه الجدولين رقم (2-4) ورقم (2-5).

جدول رقم (2-4): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</u> التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

			(يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية</u> المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية المسحوبات عن اقتناء قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</u> التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية

			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار وزاري مؤرخ في: 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 35.

جدول رقم (2-5): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (01)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي

			إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (01)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: قرار وزاري مؤرخ في: 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 36.

رابعاً: جدول تغير الأموال الخاصة

مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب SCF واستعمالاته في التحليل المالي:

حسب الفصل الخامس من الملحق الثاني المذكور في المادة 03 من القرار الوزاري المؤرخ في: 2008/07/26، فإن جدول تغييرات الأموال الخاصة يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- ✓ الإيرادات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد... الخ)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

جدول رقم (2-6): جدول تغيرات الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 20 ديسمبر N-2						
<ul style="list-style-type: none"> - تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم القيم الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية 						
الرصيد في 20 ديسمبر N-1						
<ul style="list-style-type: none"> - تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم القيم الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية 						
الرصيد في 20 ديسمبر N						

المصدر: قرار وزاري مؤرخ في: 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا

مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 37.

خامسا: ملاحق الكشوف المالية

حسب الفصل السادس من الملحق الثاني المذكور في المادة 03 من القرار الوزاري المؤرخ في: 2008/07/26، فإن الملحق وثيقة تلخيص يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات، تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ، وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشوف المالية، بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.

المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير قياس الأداء المالي

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فإن المحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، ويعتمد في تحليله على تقنيات موثوق بها هذه الأخيرة تساهم في اتخاذ القرارات الملائمة للأطراف الداخلية والخارجية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

إن مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا، وسوف نوضح هذه المؤشرات في المطلب التالي.

الفرع الأول: رأس المال العامل (FRNG)

أولاً: تعريف رأس المال العامل

من أهم تعاريف رأس المال العامل نذكر ما يلي:

✓ رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة؛¹

✓ رأس المال العامل هو قسط من الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية)؛²

ويتم حساب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:³

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 66.

² خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 70.

³ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 33.

من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

ثانياً: أنواع رأس المال العامل

هناك أنواع من رأس المال العامل وهي:¹

01 - رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

02 - رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأً لها لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = إجمال الديون

03 - رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 38-39.

ثالثاً: الحالات الممكنة لرأس المال العامل

يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:¹

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة)، وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل

أولاً: تعريف احتياجات رأس المال العامل

تعددت تعريفات احتياجات رأس المال العامل والتي نذكر منها ما يلي:²

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات والمبيعات، المقبوضات والمدفوعات.

وكما تعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 68-69.

² عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دون نشر، 1999، ص ص 17-18.

✓ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ.ر.م.ع.إ): ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = (الأصول المتداولة للاستغلال - القيم الجاهزة) -
(الخصوم المتداولة للاستغلال - السلفات المصرفية)

✓ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.ر.م.ع.خ.إ): يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال -
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

ثانيا: الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل نوضحها فيما يلي:¹

الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل موجب ($0 < BFR$).

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات قصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها طويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة المدى.

الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل معدوم ($0 = BFR$)

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

¹ دليلة شوية، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، بومرداس، دون نشر 2005، ص37.

الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل سالب ($0 > BFR$)

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال، وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

الفرع الثالث: الخزينة

أولاً: تعريف الخزينة

"الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة"¹.

"تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن الصافي بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل"².

وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

ثانياً: الحالات الممكنة للخزينة

هناك ثلاث حالات تأخذها الخزينة نوضحها فيما يلي:³

أ- **الخزينة موجبة:** أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، ففي هذه الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

ب- **الخزينة سالبة:** أي أن رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل، في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من

¹ بوعلام بوشاشي، الميسر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة نشر، ص110.

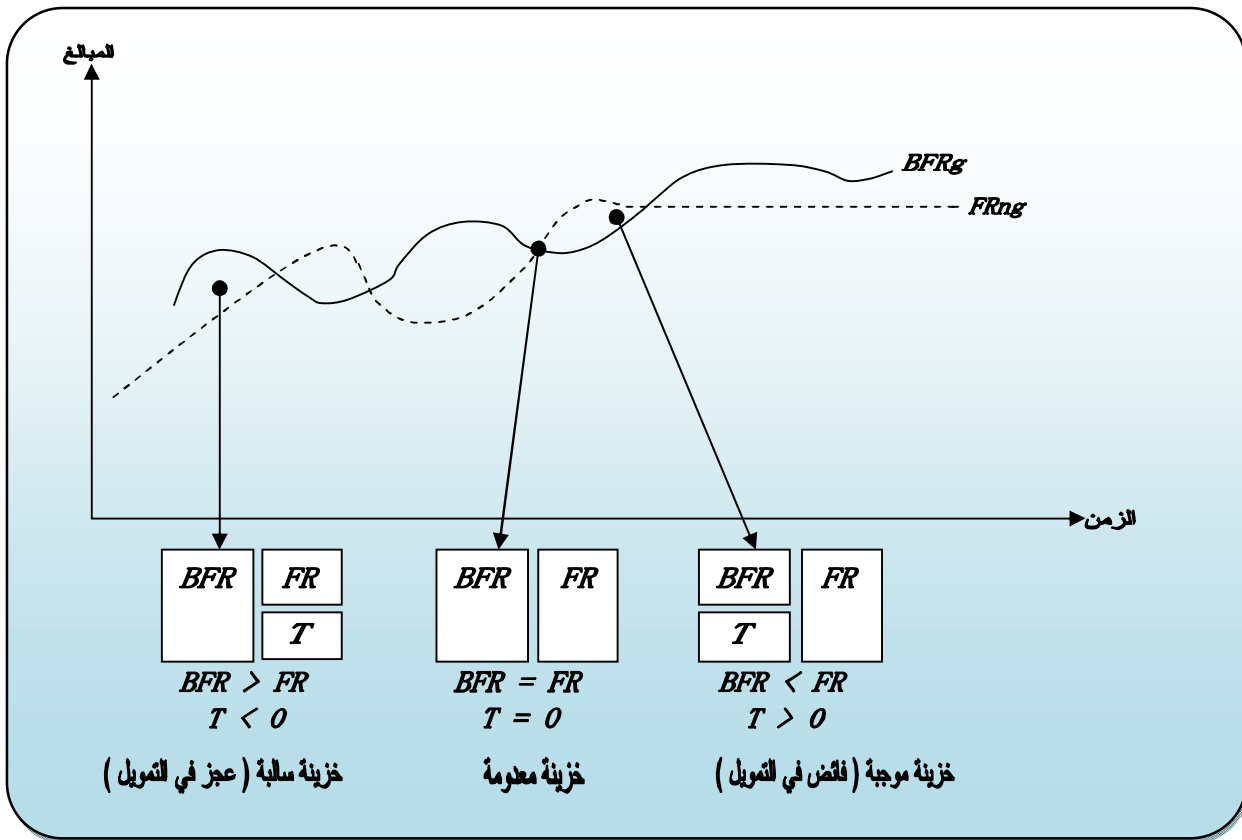
² ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الأفق، الجزائر، دون سنة نشر، ص25.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، صص 61-62.

البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

ج- **الخزينة معدومة:** أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة. والشكل الموالي يوضح الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة.

شكل رقم (2-1): الحالات الممكنة للخزينة



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر الأردن، 2006، ص 62.

الفرع الرابع: شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي يجب أن يتحقق ما يلي:¹

¹ فاتح غلاب، مرجع سابق، ص 9.

الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب

ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد طويلة ومتوسطة الأجل والمتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مخصصات الإهلاكات والمؤونات.

الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل

إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة

ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر (19) عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشارها بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في قياس تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية وأهميتها

أولاً: تعريف النسب المالية

تعرف النسبة رياضياً بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي تعرف على أنها العلاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي للمؤسسة، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معاً، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.¹

وعليه يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة وينقضى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهداف المحلل المالي.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 127.

ثانيا: أهمية النسب المالية

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن النسب المالية تلعب دورا مهما في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وذلك من خلال ما يلي:¹

- ✓ تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي؛
- ✓ تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة؛
- ✓ متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمديرين باتخاذ قرارات التسيير؛
- ✓ تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.

الفرع الثاني: نسب السيولة والتمويل

أولاً: نسب السيولة

وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة، ويمكن أن نجد النسب التالية:²

01 - نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \leq 01$$

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

02 - نسبة السيولة المختصرة (السداد السريع): تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات وبين الخصوم المتداولة، كما تسمى بنسبة الخزينة الإجمالية وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة} \leq 01$$

¹ محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1997، ص37.

² فاتح غلاب، مرجع سابق، ص17.

تدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل دون الحاجة لبيع المخزونات.

03 - نسبة السيولة الآنية (الحالية، النقدية): تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \frac{\text{الأصول المالية المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} > 0,5$$

تقتبس نسبة الديون قصيرة الأجل التي يمكن سدادها فوراً بالقيم الجاهزة أي السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها.

ثانياً: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي:¹

01 - نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالباً، فهذا يدل على أن جزءاً من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

02 - نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمان، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

03 - نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذاً أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص45-46.

تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

04 - نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الفرع الثالث: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أكبر ربح ممكن وأهم هذه النسب هي:¹

1 - معدل دوران المخزون: هذا المؤشر يبين عدد دورات المخزون خلال الدورة المحاسبية وهنا نفرق بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية.

والجدول الموالي يبين معدل دوران المخزون في كل من المؤسسة التجارية والمؤسسة

الصناعية:

جدول رقم (2-7): معدل دوران المخزون

معدل دوران المخزون في:	العلاقة	التفسير
أ- مؤسسة تجارية:	معدل دوران البضائع = تكلفة شراء البضاعة المباعة / المخزون الوسطي	تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تستطيع أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص ص195-198.

المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل.		
في الحالات العادية يجب أن يكون معدل دوران المخزونات مساويا إلى 4.	معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة / المخزون الواسطي	ب - مؤسسة صناعية:
إذا كان هذا المعدل أقل من 4 (2) مثلا) دلّ ذلك على أن الطلب على مخزونات المؤسسة منخفض ويتجدد بصورة بطيئة (مرتين فقط خلال السنة.	معدل دوران المنتجات تامة الصنع = تكلفة إنتاج المنتجات تامة الصنع المبيعة / المخزون الواسطي	

المصدر: عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص ص 195-198. (بتصرف)

$$\text{المخزون الواسطي} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) / 2$$

2 - معدل دوران قروض الزبائن: توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{معدل دوران قروض الزبائن} = \text{رقم الأعمال مع احتساب كل الرسوم} / \text{الزبائن والحسابات الملحقه}$$

3 - معدل دوران الموردين: - في مؤسسة تجارية.

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{المشتريات من السلع والخدمات مع احتساب كل الرسوم} / \text{الموردون والحسابات الملحقه}$$

- في مؤسسة صناعية.

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{المشتريات من المواد واللوازم والخدمات مع احتساب كل الرسوم} / \text{الموردون والحسابات الملحقه}$$

4 - معدل فترة التخزين: يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمرا غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات

تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع، حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل فترة التخزين} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المخزون}$$

5 - المهلة الممنوحة للزبائن: تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{المهلة الممنوحة للزبائن} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران قروض الزبائن}$$

6 - مدة قروض الموردين: تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة قروض الموردين} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران قروض الموردين}$$

7 - معدل دوران الأصول: توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة، يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفعالية، ولهذه النسبة استخدام مزدوج (استخدامها في نسب النشاط وكذا في تقييم الملاءة المالية).

وتحسب من خلال:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

المبيعات المحققة من كل واحد دينار جزائري مستثمرة في الأصول الثابتة والمتداولة.

8 - معدل دوران الأصول الثابتة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول الثابتة}$$

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى فعالية المؤسسة في مجال استعمال أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات.¹

الفرع الرابع: نسب الربحية

الربحية تمثل صافي نتيجة الأعمال الناتجة عن العديد من السياسات والقرارات، ونسب الربحية تقدم بعض المعلومات عن كيفية تشغيل المؤسسة، وأهمية هذه النسب تكمن في أنها تظهر

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 37.

النتائج المشتركة للعناصر السابق الإشارة إليها من سيولة وإدارة للأصول والائتمان، وخلافه وتركز هذه النسب على العلاقة بين مفردات قائمة الربح وأرقام الميزانية العمومية، وتتمثل في النسب التالية:¹
نسبة هامش الربح إلى المبيعات وحسب كالآتي:

$$\text{نسبة هامش الربح إلى المبيعات} = \text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

ويمثل هذا الرقم العائد الذي يأتي به كل دينار جزائري من مرحلته الخاصة بالبيع والتحصيل فكلما زاد هذا الهامش كلما زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية ولقياس القدرة على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة نقوم بحساب المعدل التالي:

$$\text{العائد على الموجودات} = \text{الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$$

ولحساب العائد على حقوق المساهمين العادية فإننا نقوم بقسمة صافي الربح بعد طرح المدفوعات للأسهم الممتازة على حقوق الملكية.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح} - \text{المدفوعات للأسهم الممتازة}) / \text{حقوق الملكية}$$

المطلب الثالث: دراسة التمويل الذاتي والمردودية

الفرع الأول: التمويل الذاتي وقدرة التمويل الذاتي

أولاً: التمويل الذاتي

01 - تعريف التمويل الذاتي:

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم)، ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها.²
ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{علاوات الأسهم}$$

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2005، ص ص214-215.

² Nacer Eddine Sadi, analyse financière d'entreprise méthode se outils d'analyse et de diagnos ticennormes françaises et internationales. L'Harmattan, Paris, France, 2009, p120.

02 - فوائد التمويل الذاتي:

تتمثل فوائد التمويل الذاتي فيما يلي:¹

- ✓ ضمان طاقة الإنتاج للمؤسسة عن طريق تكوين الاهتلاكات؛
- ✓ مواجهة مخاطر الاستغلال عن طريق تكوين المؤونات وخسائر القيمة؛
- ✓ تمويل توسيع المؤسسة بهذا الجزء غير الموزع من الأرباح والذي يظهر في شكل احتياطات؛
- ✓ تحسين الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ثانيا: قدرة التمويل الذاتي

01 - تعريف قدرة التمويل الذاتي:

ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية حيث يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها، فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الاهتلاكات)، تسديد القروض، تمويل تطورها ونموها (الاحتياطات)، مكافأة المساهمين، فإنه يعتبر أيضا ملاذا لها في حالة عدم كفاية رأسمالها العامل.²

02 - طرق حساب قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:³

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات

وهناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح والجمع:⁴

¹ علي البحري، مرجع سابق، ص26.

² Nacer Eddine Sadi, OP.Cit, p118.

³ عبد الحفيظ الأرقم، مرجع سابق، ص34.

⁴ محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص-الإدارة المالية-دراسة حالة-، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دون نشر، 2012/2011، ص ص105-106.

الطريقة الأولى: انطلاقا من النتيجة الصافية (طريقة الجمع)

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها، والجدول الموالي يوضح هذه الطريقة بالتفصيل.

جدول رقم (2-8): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

الحسابات	النتيجة الصافية	
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	-
652	نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	+
752	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, *Analyse financière*, BERTIE dition, Alger, Algérie, 2011, p48.

الطريقة الثانية: انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال (طريقة الطرح)

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخامل للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

جدول رقم (2-9): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

الحسابات	الفائض الخامل لاستغلال	
75 ماعدا (752)	المنتجات العملية الأخرى	+
65 ماعدا (652)	الأعباء العملية الأخرى	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-
77	المنتجات غير العادية	+
67	الأعباء غير العادية	-
695	الضريبة على الأرباح	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, *Analyse financière*, BERTIE dition, Alger, Algérie, 2011, p47.

الفرع الثاني: تعريف المردودية

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والدفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.¹

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.²

الفرع الثالث: مؤشرات قياس المردودية

01 - المردودية الاقتصادية: تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بالنتيجة التشغيلية من حساب النتائج والأموال الدائمة من الميزانية.³

¹ زينة قمري، مرجع سابق، ص 9.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 267.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع نفسه، ص 267.

معدل المردودية الاقتصادية = النتيجة التشغيلية / الأموال الدائمة

أي تقيس مساهمة الأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

02 - المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من حساب النتائج ورؤوس الأموال الخاصة من الميزانية المالية.¹

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

تحدد العلاقة السابقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة.

03 - أثر الرافعة المالية: ترتبط بهيكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة، وهو ما يعني محاولة المؤسسة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض.²

وتعرف بأنها النسبة التي تبين مدى اعتماد مصادر التمويل لأي مؤسسة على الاقتراض باعتبارها تقيس تأثير الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة.³

ولمعرفة كيفية قيام مؤسسة ما بتمويل نشاطاتها وعملياتها التمويلية تحسب كالتالي:⁴

أثر الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

وبالتالي يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي للمديونية على مردوديتها المالية.

¹ فاتح غلاب، مرجع سابق، ص 25.

² منير شاكر محمد، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات -، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 255.

³ زغود تر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، ورقلة، الجزائر، دون نشر، 2009، ص ص 44-45.

⁴ مليكة زغيب، ميلود بوشنقىير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011

ص ص 89-91.

خلاصة:

بعد قيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبنت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي، والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم محليين أو أجنب.

حيث أن هذا النظام يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالكشوف المالية والمبادئ المحاسبية.

إن النظام المحاسبي المالي أملتة عدة متغيرات منها ما تعلق بالتحويلات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية ومصداقية والتكيف مع المعطيات الجديدة، وقياس وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

الفصل الثالث



دراسة تطبيقية للوضع
المالية لهؤسسة حنة حليب

HODNA LAIT

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها واستمراريتها وتحقيق وضع مالي مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أداءها المالي من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة حضانة حليب (ملبنة الحضانة) "Hodna lait" والتي هي محل الدراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تقديم مؤسسة حضانة حليب؛
- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة حضانة حليب Hodna lait.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة حضانة حليب

حضانة حليب هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (SARL) كانت تسمى ملبنة الحضانة لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط، وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته بالتدريج، أصبحت تسمى حضانة حليب HODNA LAIT SARL، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على مؤسسة حضانة حليب، نشأتها ومهامها، أهدافها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف بمؤسسة حضانة حليب، مهامها وأهدافها

الفرع الأول: تعريف بالمؤسسة

حضانة حليب HODNA LAIT SARL نشأت في: 1998/12/15 وبدأت نشاطها في 2000/05/15، وبطاقة إنتاجية قدرها 40000 لتر يوميا من الحليب المعاد تصنيعه، وبرأس مال اجتماعي قدره 6000.000 دج، 50% منه تمويل ذاتي من الشركاء والباقي قرض بنكي طويل الأجل من القرض الشعبي الوطني مع العلم أن رأس مالها ناتج عن أربع شركاء الأخوين ديلمي بالإضافة إلى شخصين آخرين من ولاية باتنة.

وتتواجد هذه المؤسسة بالجنوب الشرقي للمنطقة الصناعية في ولاية المسيلة (ZI de M'sila- BP 451 C4 M'sila)، حيث تتربع على مساحة قدرها 32000 متر مربع، وتمت إقامة البنايات على مساحة 22000 متر مربع من المساحة الإجمالية، ومنها 10000 متر مربع يتم فيها حاليا بناء وحدة لإنتاج الجبن.

قامت المؤسسة بتوسيع نشاطها خلال فترة حياتها فرضتها عليها ظروف السوق، وأهم هذه التوسعات ما يلي:

01 - التوسع الأول: وكان ذلك بتاريخ: 2001/10/15، وكانت تكلفة هذا التوسع هي 50.000.000 دج بأموال خاصة 100% وبفعل هذا التوسع ازدادت الطاقة الإنتاجية من 40000 إلى 140000 لتر يوميا، وارتفع عدد العمال من 31 عامل إلى 77 عامل دائم، وجراء هذا التوسع أصبحت المؤسسة تنتج:

✓ حليب بقر مبستر في أكياس بلاستيكية (1 لتر)؛

✓ حليب بمسحوق مبستر في كيس بلاستيكي مرن؛

✓ لبن في كيس بلاستيكي مرن.

02 - التوسع الثاني: في 15/10/2005 قامت المؤسسة بتوسع ثاني بمبلغ 9 مليار سنتيم مقسما بين 30% أموال ذاتية و70% قرض بنكي عبارة عن قرض استغلال، وقدمت قطعة الأرض المخصصة للمؤسسة كضمان للبنك، وبالتالي ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 140000 إلى 380000 لتر يوميا وعرف هذا التوسع إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة وهي كالتالي:

- ✓ حليب مبستر في قارورات واحد لتر؛
- ✓ لبن في قارورات واحد لتر؛
- ✓ رايب في قارورات واحد لتر؛
- ✓ حليب بقر في قارورات واحد لتر؛
- ✓ ياغورت للشرب في قارورات واحد لتر؛
- ✓ ياغورت ممزوج بالفواكه في قارورات واحد لتر؛
- ✓ ياغورت معطر في علب؛
- ✓ ياغورت ممزوج بالفواكه في علب؛
- ✓ حلوى قشدية بالفواكه.

كما تم إنشاء وحدة لتربية البقر الحلوب: بعد الدراسة المنجزة على هذه الوحدة تم استيراد حوالي 3000 بقرة موزعين بين 120 مربي (25 بقرة لكل مربي) وقسم بيطرة مؤلف من 20 شخص.

وفي عام 2006 زاد رأس مال المؤسسة إلى 97.000.000 دج.

3- التوسع الثالث: امتد هذا التوسع من 2007 إلى 2009 حيث ارتفع رأس مال المؤسسة من 97.000.000 دج إلى 120.000.000 دج، وارتفعت الطاقة الإنتاجية من 380000 لتر يوميا إلى 450000 لتر يوميا.

إضافة إلى زيادة منتجات جديدة متمثلة في:

- ✓ قشدة تحلية في علب صغيرة؛
- ✓ فلان كراميل في علب؛
- ✓ ياغورت ممزوج في علب.

من سنة 2008 إلى سنة 2009 ارتفع رأس مال المؤسسة من 120.000.000 دج إلى 170.000.000 دج وقدرة الإنتاج إلى 540000 لتر يوميا، ووصل عدد زبائن المؤسسة إلى 164

زبونا، ومع بداية 2010 بدأ العمل في وحدة الجبن، لكن ليس بوتيرة متسارعة، فقد بدأت عمليات الإنتاج والتسويق لمادة الجبن، وتم انتشاره في جميع السوق الوطنية، إضافة إلى ذلك فقد تم البدء في إجراء معاملات استيراد 3000 بقرة حلوب وتوزيعها على المربين.

واستمرت المؤسسة في رفع رأس مالها حيث بلغ سنة 2010 إلى 700.000.000 دج ليرتفع في سنة 2011 إلى 1.091.000.000 دج مع زيادة أنشطة المؤسسة ودورها الإنتاجية وزيادة استثماراتها، وارتفع رأس المال في سنة 2012 إلى 1.350.000.000 دج مع مواصلة المؤسسة عملياتها الإنتاجية وتوسيع نشاطها وتحويل جزء من النتيجة لكل دورة لرأس مالها ليصل إلى 1.600.000.000 دج في سنة 2013 ثم 1.800.000.000 دج في سنة 2014 و 1.900.000.000 دج سنة 2015.

الفرع الثاني: أهداف مؤسسة حضانة حليب

لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى الوصول إليها من خلال:

- ✓ توفير القدر الكافي من مادة الحليب لتلبية احتياجات المواطنين؛
- ✓ التخلص التدريجي من التبعية للخارج؛
- ✓ ترمي المؤسسة إلى توسيع دائرة الإنتاج بإنتاج منتجات أخرى مثل القشطة العصير.....الخ؛
- ✓ المساهمة في التخفيض من البطالة، وهذا بتوفير مناصب عمل لعدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب؛
- ✓ كسب رضا الزبائن الحاليين والمرتبين؛
- ✓ تطوير وتسيير الحليب ومشتقاته؛
- ✓ الرغبة في أن تكون حاضرة وناشطة في إجمالي أسواقها؛
- ✓ الحصول على حصص هامة في أسواقها بواسطة التنقيب أو المسح في السوق الوطنية؛
- ✓ توسيع تشكيلة المنتجات الموجهة لفئة صغار السن.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب:

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب



المصدر: الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو المرآة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة، إضافة إلى أنه يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف ويبين كذلك قوة إدارة المؤسسة في تطبيق استراتيجيا.

ويبرز الهيكل التنظيمي للمؤسسة جميع الوظائف سواء كانت إدارية أو إنتاجية، التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى مع محيطها الخارجي من خلال العلاقات مع السوق أو الموردين، وذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط ويكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة حليب من إدارة عامة وست مديريات هي: مديرية الإدارة العامة، مديرية الإنتاج، المديرية التقنية، مديرية التجارة، مديرية الجودة ومديرية التموين، وفيما يلي شرح مفصل للهيكل التنظيمي لها.

أولا : الإدارة العامة

وتتكون من المدير العام وهو صاحب القرار ويمكن تلخيص مهامه في:

- ✓ السهر على تطبيق القوانين الأساسية الداخلية للمؤسسة؛
 - ✓ لديه الحق في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة؛
 - ✓ له مهمة التنسيق بين جميع المصالح والإشراف عليها؛
 - ✓ العمل على تحسين علاقة المؤسسة مع الأطراف الخارجية؛
 - ✓ المصادقة والتوقيع على البريد بأنواعه؛
 - ✓ عقد الاجتماعات والإشراف عليها؛
 - ✓ إعطاء التعليمات والتأكيد على تنفيذها؛
 - ✓ إعطاء تعليمات وتوجيهات لرؤساء المصالح؛
 - ✓ اقتراح الحلول والاستراتيجيات التي تناسب وضعية المؤسسة.
- ويوجد ضمن المديرية العامة:

- **السكرتارية:** التي تقوم بتنظيم المواعيد وجمع المعلومات الأخيرة يوميا، والتنسيق بين الإدارات ومكاتب المديرية.
- **المكلف بالعلاقات والأعمال القانونية:** ويقوم بإدارة وتسيير كل ما يخص المؤسسة من النواحي القانونية والعلاقات العامة.

▪ مراقبة التسيير؛

▪ المكلف بالمالية.

ثانيا: مديرية الإدارة العامة

وتحتوي على المصالح التالية:

▪ مصلحة المستخدمين؛

▪ مصلحة المحاسبة المالية: يتولى مهام تسييرها إطار له 28 سنة خبرة في هذا المجال يساعده في

ذلك محاسبين آخرين ويتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة المواد والمحاسبة التحليلية

كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الآلي في إدارة وتسجيل العمليات اليومية.

ويقوم هذا الفرع بعدة مهام من بينها نذكر:

✓ مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات؛

✓ مسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات؛

✓ السهر على تحقيق الموازنات، كما أنها تصدر وتتابع الصكوك ودفعها لأجل قبضها؛

✓ السهر على دفع الديون والقروض وتغطية الزبائن؛

✓ متابعة ملفات المنازعات؛

✓ العمل على استهلاك المواد في وقتها؛

✓ السهر على التصريحات الضريبية ومراجعة الحسابات؛

✓ الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية)؛

✓ السهر على المراقبة الدورية على الخزينة.

▪ مصلحة الوسائل العامة؛

▪ السكرتارية.

ثالثا: مديرية الإنتاج

تعتبر أهم مديرية بالمؤسسة، وهي التي تتوقف عليها استمرارية نشاط المؤسسة، تتكون من

السكرتارية -مشاركة مع مديرية التقنيات- وخمس معامل أو ورشات، حيث أن ورشتي الجبن

والعصير بدأ النشاط بهما في سنة 2010 فقط، ومن أهم المهام المسندة لمديرية الإنتاج ما يلي:

✓ إعداد برامج الإنتاج ومتابعتها ميدانيا؛

✓ دراسة التغيرات التي تطرأ على عملية الإنتاج وذلك من خلال إحصاءات يومية، شهرية وسنوية؛

✓ العمل على تحسين نوعية المنتج؛

✓ السهر على سلامة الآلات من خلال توفير الصيانة المناسبة؛

وتشرف مديرية الإنتاج على مجموعة الورشات التالية:

✎ ورشة الحليب؛

✎ ورشة المنتجات الحليبية؛

✎ ورشة الجبن؛

✎ ورشة العصير؛

✎ ورشة المنتجات بالقارورات.

رابعاً: المديرية التقنية

تعمل على الحفاظ على التجهيزات والآلات التي تملكها المؤسسة، وتزويدها بقطع الغيار الجديدة، حيث أنه من أهم مهامها إصلاح التعطيل والأعطاب الخاصة بمعدات الإنتاج، وكذا أجهزة التكييف والتبريد الخاصة بالمخازن وتشغيل هذه الأجهزة 24/24 سا، ويتفرع منها:

▪ مصلحة الصيانة والتجهيز؛

▪ مصالح الأعمال الحديثة؛

▪ مصلحة القواعد؛

▪ مكتب المناهج؛

▪ مصلحة قطع الغيار؛

▪ السكرتارية: وهي مشتركة بين مديرية الإنتاج والمديرية التقنية.

خامساً: المديرية التجارية

يرأسها إطار متحصل على شهادة الليسانس في التسويق مع 10 سنوات خبرة في الميدان ويقوم بتسيير عمليات الفوترة والصندوق، وتعتبر هذه المديرية الأساس في الجانب التجاري وتقوم عليها المؤسسة، ويكمن دورها في عملية استلام السلع وفحصها من ناحية الكم والمواصفات والقيام بعملية التسويق، كما تقوم أيضا بإعداد الفواتير، ويتفرع عنها المصالح التالية:

- مصلحة الزبائن؛
- مصلحة المبيعات: ومن مهام هذه المصلحة ما يلي:
 - ✓ إعطاء معلومات حول السلع والجودة والنوعية؛
 - ✓ إعلام الزبائن في حال إنتاج منتج جديد، أو إدخال تحسينات على المنتجات الحالية؛
 - ✓ تقوم بدراسة حالة المبيعات بين الارتفاع والانخفاض.
- مساعد التسويق؛
- مصلحة جمع الحليب النقي؛
- تسيير المنتجات النهائية؛
- السكرتارية.

سادسا: مديرية الجودة والبحث والتطوير

من أهم مهامها تطوير المنتجات والرفع من جودتها، كما تعمل على مراقبة الجودة ونظافة المنتجات النهائية، وتتفرع إلى:

▪ **قسم مراقبة الجودة:** ويهتم بمراقبة جودة المنتجات النهائية مباشرة فور خروجها من ورشات الإنتاج، حيث تولي المؤسسة درجة كبيرة من الأهمية للجودة، وتجعلها من أهم أهدافها لإيمانها بأن الجودة أحد شروط المنافسة.

▪ **قسم مراقبة النظافة:** إن المنتجات التي تنتجها المؤسسة تدخل ضمن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهذه المنتجات تتطلب درجة عالية من النظافة داخل المصنع، لذلك تم استحداث هذا الفرع حتى يتسنى تقديم منتجات تتوافق مع معايير النظافة والأمن الصحي، على اعتبار أن حماية المستهلك والمحافظة على صحته في قمة أولويات المؤسسة، وأحد الأهداف الاجتماعية التي تسعى لتحقيقها.

▪ **قسم البحث والتطوير:** تم استحداث هذا القسم مؤخرا لإدراك المؤسسة بأهمية البحث والتطوير في المنافسة من أجل تحسين المنتجات الحالية للمؤسسة، إضافة إلى العمل على إنتاج منتجات جديدة مستقبلا عند الانتهاء من إنجاز مخبر خاص به، ويعمل في هذا الفرع مجموعة من المهندسين في الكيمياء والبيولوجيا.

في كل الفروع والمصالح التالية هناك مخبر خاص متخصص في ناحية معينة من المنتج كالميكروبيولوجي حيث يقوم بالمتابعة المستمرة لجميع مراحل الإنتاج للتأكد من جودة المنتج.

سابعا : مديرية التموين

وتتلخص في مختلف الوسائل، من معدات السلع والمواد الأولية من أجل الإنتاج، والمواد الأخرى كالأغلفة والعلب... الخ، وتنقسم إلى:

- مصلحة المشتريات المحلية؛
 - مصلحة المشتريات الخارجية؛
 - مساعد مكلف بمتابعة الشحن؛
 - تسيير رئيسي؛
 - تسيير مخزون المواد الأولية.
- الفرع الرابع: رؤية المؤسسة

كنتيجة للنجاح الذي مس مختلف أنشطة المؤسسة وكذا التوسعات التي شهدتها منذ انطلاقتها تطمح مؤسسة حضانة حليب للزيادة أكثر في أنشطتها وتتويج منتجاتها بغية تلبية حاجات ورغبات زبائنها المتجددة وزيادة حصصها السوقية للوصول إلى تحقيق التفوق على منافسيها، ويمكن تلخيص المشاريع التي تطمح المؤسسة لتحقيقها مستقبلا كالاتي:

❖ مشاريع مخطط لها في وحدتي الحليب والياغورت وذلك بتوسيع الإنتاج أكثر وبكميات كبيرة وكذا أنواع ونكهات متعددة؛

❖ وحدة لتربية البقر الحلوب: بعد الدراسة المنجزة على هذه الوحدة خطط لاستيراد حوالي 3000 بقرة موزعين بين 120 مربي (25 بقرة لكل مربي) وقسم ببيطرة مؤلف من 20 شخص؛

❖ إنشاء وحدة الجبن: هذه الوحدة تستهلك طاقة إنتاجية قدرها 200000 لتر يوميا من أجل إنتاج كل أنواع الجبن (طري، قطع...) أما السوق فتستغل 25 مجمع حليب (2000 لتر)؛

إن القيمة الإجمالية لمشروع إنشاء الوحدتين (تربية الأبقار، وحدة الجبن) بمبلغ 1 مليار دينار جزائري موزعة كالتالي:

❖ وحدة تربية الأبقار 550.000.000 دج؛

❖ وحدة الجبن 450.000.000 دج.

ويشغل المشروع 250 عامل مقسمة على الوحدتين 170 عامل لوحدة تربية الأبقار و 80

عامل لوحدة الجبن.

ورقم الأعمال المخطط في السنة الأولى هو 4 مليار دينار جزائري من أجل إنتاج 25000 كغ في اليوم.

- ◆ إنتاج مشروع حمض الحليب (BLA) "Boisson Lactée Acidifiée" وذلك من خلال قنينات عصير الحليب المعطر وكذلك عصير الياغورت في (PET).
- ◆ إنتاج مشروبات عصير (JUS) سواء بالحليب أو بدونه.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

الفرع الأول: مصادر جمع المعلومات

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة عن طريق ما يلي:

طريقة المعطيات المجمعة

تتعلق هذه الدراسة من جمع المعطيات الخاصة بمؤشرات قياس الأداء المالي لمؤسسة حلبة حليب بالمسيلة، وتتمثل هذه المعطيات في تحديد البيانات الموجودة في الكشوف المالية متمثلة في (الميزانية، حساب النتائج في الفترة من سنة 2013 إلى غاية 2015)، ومن أجل تحقيق ذلك نعتمد على:

☞ حساب أهم المؤشرات المالية؛

☞ تحليل وتفسير هذه المؤشرات والخروج بنتائج.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

01 - المتغير التابع: يتمثل في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهو متغير كمي يتطلب تقييمه بناء على مؤشرات مالية؛

02 - المتغير المستقل: وهي متغيرات كمية تتمثل في المؤشرات المالية.

الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الأدوات للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، ومن أجل حساب المؤشرات المالية ورسم الأشكال البيانية تم الاستعانة ببرنامج الجدول الالكتروني Micro soft Excel نسخة 2007.

المطلب الثالث: الكشوف المالية لمؤسسة حذنة حليب للفترة (2013-2015)

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية

بعد إجراء التعديلات المناسبة على الميزانية المحاسبية يتم التوصل إلى الميزانية المالية للمؤسسة والتي سيتم الاعتماد عليها في دراسة الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها. فالميزانية المالية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرفها.

01 - جانب الأصول: تتمثل في مجمل التثبيات (ينظر الملحق رقم: 01)

الجدول التالي يظهر جانب أصول مؤسسة حذنة حليب للفترة (2013-2015).

جدول رقم (3-1): جانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة حذنة حليب للفترة (2013-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
			أصول غير جارية
000	000	000	فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي أو السلبي
304.392	323.325	630.982	تثبيات معنوية
828.784.699	861.923.165	706.806.235	تثبيات عينية
329.287.530	329.287.530	241.287.530	أراضي
499.497.169	532.635.635	465.518.705	مباني
3.257.714.281	3.628.267.297	4.140.445.364	تثبيات عينية أخرى
1.195.046	000	000	تثبيات ممنوح امتيازها
73.865.133	000	33.168.593	التثبيات يجري انجازها
000	000	000	تثبيات مالية
000	000	000	سندات موضوعة موضوع معادلة
000	000	000	مساهمات أخرى و حسابات دائنة
000	000	000	ملحقة بها
000	000	000	سندات أخرى مثبتة

64.184.486	385.461.879	324.050.609	قروض وأصول مالية غير جارية أخرى
000	000	000	ضرائب مؤجلة على الأصول
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	مجموع الأصول غير الجارية
3.350.468.260	2.702.214.100	3.044.396.842	أصول جارية
000	000	000	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
696.203.872	885.927.435	295.754.898	الزبائن
907.314.173	1.138.500.487	1.375.550.115	المدينون الآخرون
5.129.658	0.00	13.183.253	ضرائب وما شابهها
000	000	000	الاموال الموظفة و الاصول المالية الجارية الأخرى
218.155.515	14.349.046	102.845.916	الخبزينة
5.177.271.478	4.740.991.068	4.831.731.024	مجموع الأصول الجارية
9.403.319.515	9.616.966.734	10.036.832.807	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

02 - جانب الخصوم: تتمثل في مجمل الموارد (ينظر الملحق رقم: 02)

الجدول التالي يظهر جانب خصوم مؤسسة حلبة للفترة (2013-2015).

جدول رقم (3-2): جانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة حلبة للفترة (2013-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
1.900.000.000	1.800.000.000	1.600.000.000	رؤوس الأموال الخاصة
000	000	000	رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به
111.371.687	101.320.560	87.422.280	علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة(1)

000	000	000	فارق إعادة التقييم
000	000	000	فارق المعادلة (1)
303.944.155	201.022.540	277.965.603	نتيجة الصافية / (نتيجة الصافية حصة المجمع (1))
000	000	000	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
000	000	000	حصة الشركة المدمجة (1)
000	000	000	حصة ذوي الأقلية (1)
2.315.315.842	2.102.343.100	1.965.387.883	المجموع ا
1.802.743.462	2.374.167.193	2.392.203.703	الخصوم غير الجارية
000	000	000	قروض و ديون مالية
000	000	000	ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
1.188.727	000	000	ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
1.803.932.189	2.374.167.193	2.392.203.703	مجموع الخصوم غير الجارية II
000	000	000	الخصوم الجارية
1.130.508.661	1.065.137.075	1.691.276.384	موردون وحسابات ملحقة
26.567.556	58.550.369	218.697.540	ضرائب
872.182.372	1.043.649.336	876.684.031	ديون أخرى جارية
3.254.812.895	2.973.119.661	2.892.583.266	خزينة الخصوم
5.284.071.484	5.140.456.441	5.679.241.221	مجموع الخصوم الجارية III
9.403.319.515	9.616.966.734	10.036.832.807	المجموع العام للخصوم (I + II + III)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

الفرع الثاني: حساب النتائج

يعتبر حساب النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما (ينظر الملحق رقم:03)، والجدول الموالي يوضح حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة حضانة حليب للفترة (2013-2015).

جدول رقم (3-3): حساب النتائج لمؤسسة حضانة حليب للفترة (2013-2015) الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	رقم الأعمال
53.799.229	79.628.683	315.605.012	تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ
000	000	000	الإنتاج المثبت
139.811.916	155.279.852	129.842.364	إعانات الاستغلال
10.316.178.275	10.836.085.762	9.509.160.426	1- إنتاج السنة المالية
7.709.665.390	8.542.458.120	7.477.771.969	مشتريات مستهلكة
503.410.013	497.089.439	568.766.825	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
8.213.075.403 -	9.039.547.559 -	8.046.538.794 -	2- استهلاك السنة المالية
2.103.102.873	1.796.538.203	1.462.621.633	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
613.596.832 -	571.738.334 -	554.264.423 -	أعباء المستخدمين
52.522.536 -	66.718.238 -	64.589.649 -	ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة
1.436.983.505	1.158.081.631	843.767.561	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
73.492.563	67.683.318	29.272.856	المنتجات العملياتية الأخرى
207.676.929 -	171.212.997 -	26.152.500 -	الأعباء العملياتية
732.803.008 -	721.033.244 -	692.690.427 -	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
000	000	000	مخصصات عن خسائر القيمة
000	000	000	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
569.996.131	333.518.708	154.197.490	5- النتيجة العملياتية (التشغيلية)
27.945.700	68.829.635	28.273.743	نواتج مالية

301.831.934	213.296.660 -	261.190.368 -	أعباء مالية
273.886.234 -	144.467.025 -	232.916.625 -	6- النتيجة المالية
296.109.897	189.051.683	78.719.135 -	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)
126.808.706	535.050.992	424.081.709	العناصر الغير العادية (نواتج)
113.148.293 -	518.055.520 -	26.946.431 -	العناصر الغير العادية (أعباء)
13.660.413	16.995.472	397.135.278	8- النتيجة غير العادية
5.826.154 -	5.024.613 -	40.450.540 -	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
000	000	000	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
303.944.156	201.022.540	277.965.603	9- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

الفرع الثالث: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة (2013-2015)

قصد تسهيل دراسة وتحليل الوضع المالي للمؤسسة قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حليب بعد الاطلاع على الكشوف المالية لها في الملاحق، وسيتم فيما يلي عرض للميزانيات المختصرة وفق الجدولين التاليين:

جدول رقم (3-4): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حليب جانب الأصول للفترة

الوحدة: دج

(2013-2015)

2015	2014	2013	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	الأصول غير الجارية
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
3.350.468.260	2.702.214.100	3.044.396.842	قيم الاستغلال
1.608.647.703	2.024.427.922	1.684.488.266	قيم قابلة للتحقيق
218.155.515	14.349.046	102.845.916	قيم جاهزة

5.177.271.478	4.740.991.068	4.831.731.024	مجموع الأصول الجارية
9.403.319.515	9.616.966.734	10.036.832.807	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

جدول رقم (3-5): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حضانة حليب جانب الخصوم للفترة

الوحدة: دج (2013-2015)

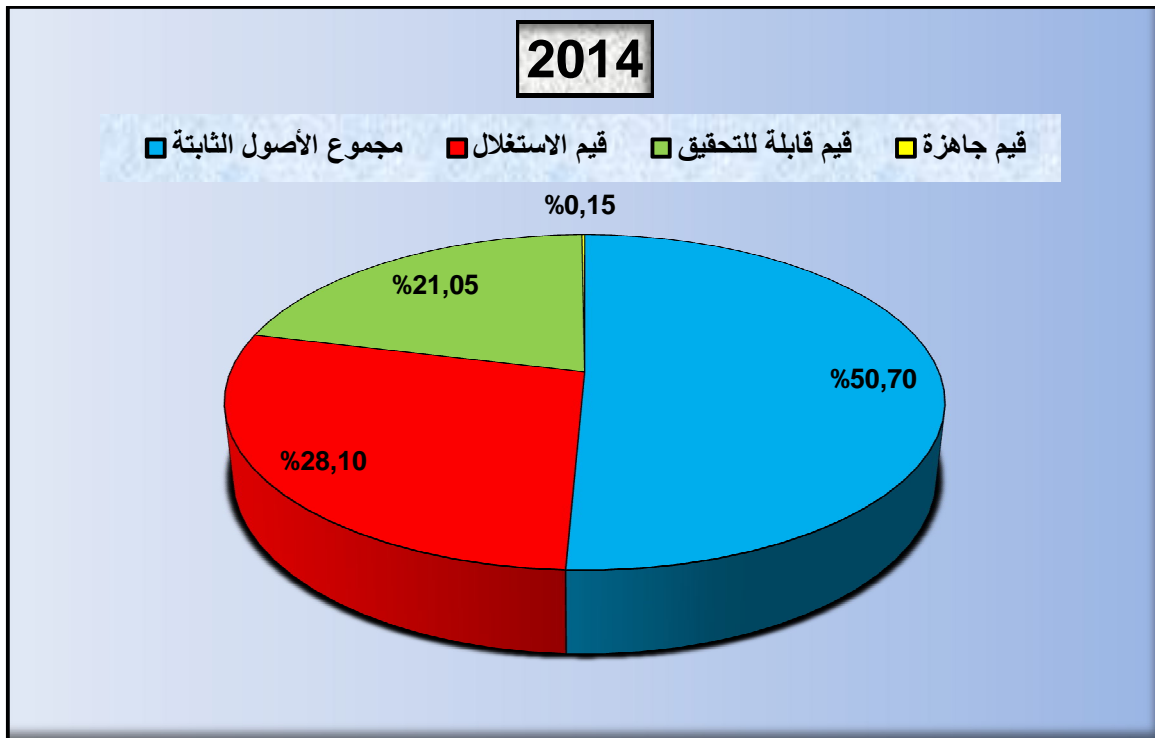
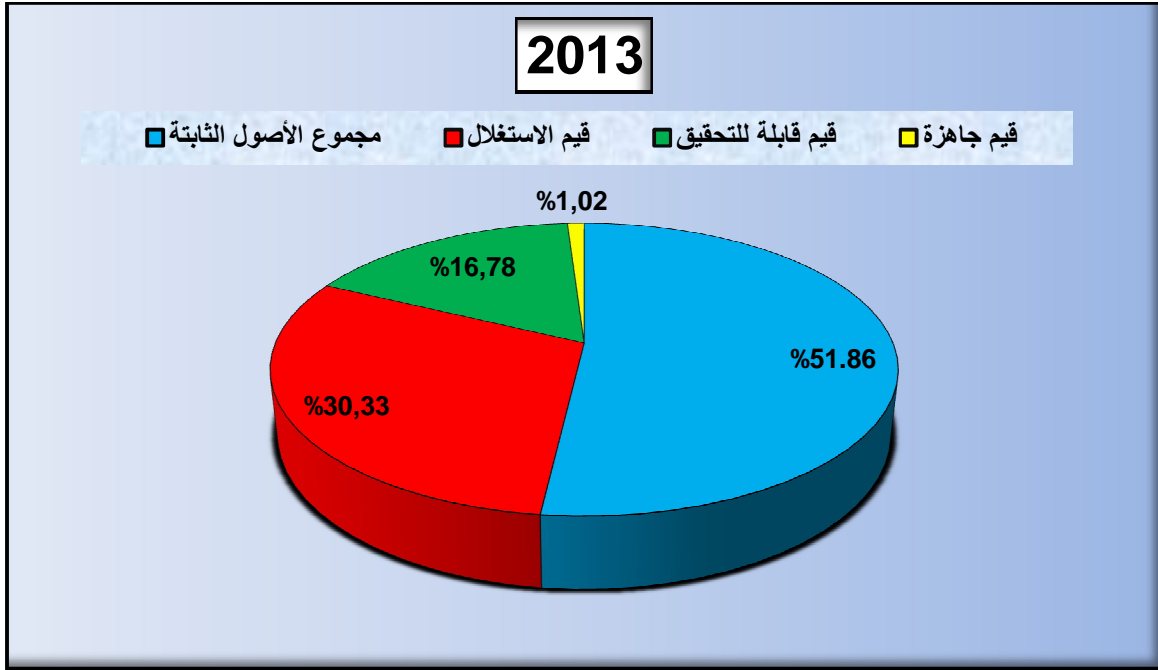
2015	2014	2013	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
4.119.248.031	4.476.510.293	4.357.591.586	الأموال الدائمة
2.315.315.842	2.102.343.100	1.965.387.883	الأموال الخاصة
1.803.932.189	2.374.167.193	2.392.203.703	ديون طويلة الأجل
5.284.071.484	5.140.456.441	5.679.241.221	الديون قصيرة الأجل
9.403.319.515	9.616.966.734	10.036.832.807	مجموع الخصوم

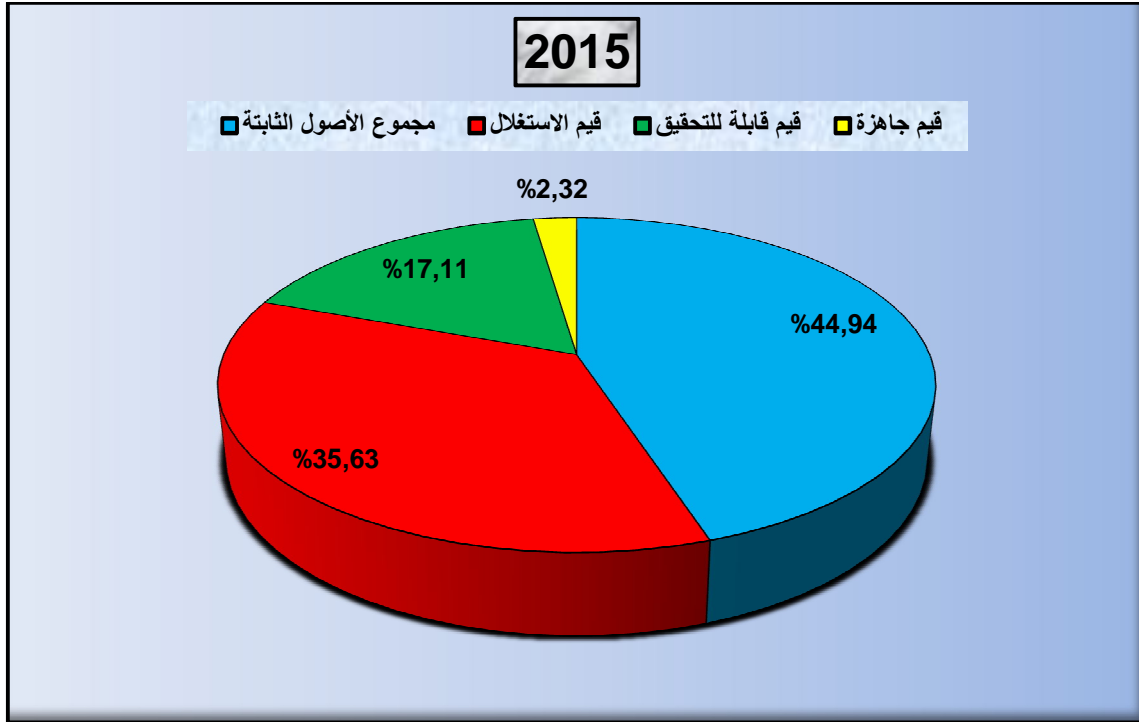
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

من أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حضانة حليب أكثر وضوحاً

وسهولة نقوم بتمثيلها بيانياً كما يلي.

شكل رقم (3-2): الميزانية المالية لمؤسسة حليب حذنة جانب الأصول للفترة (2013-2015)





المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

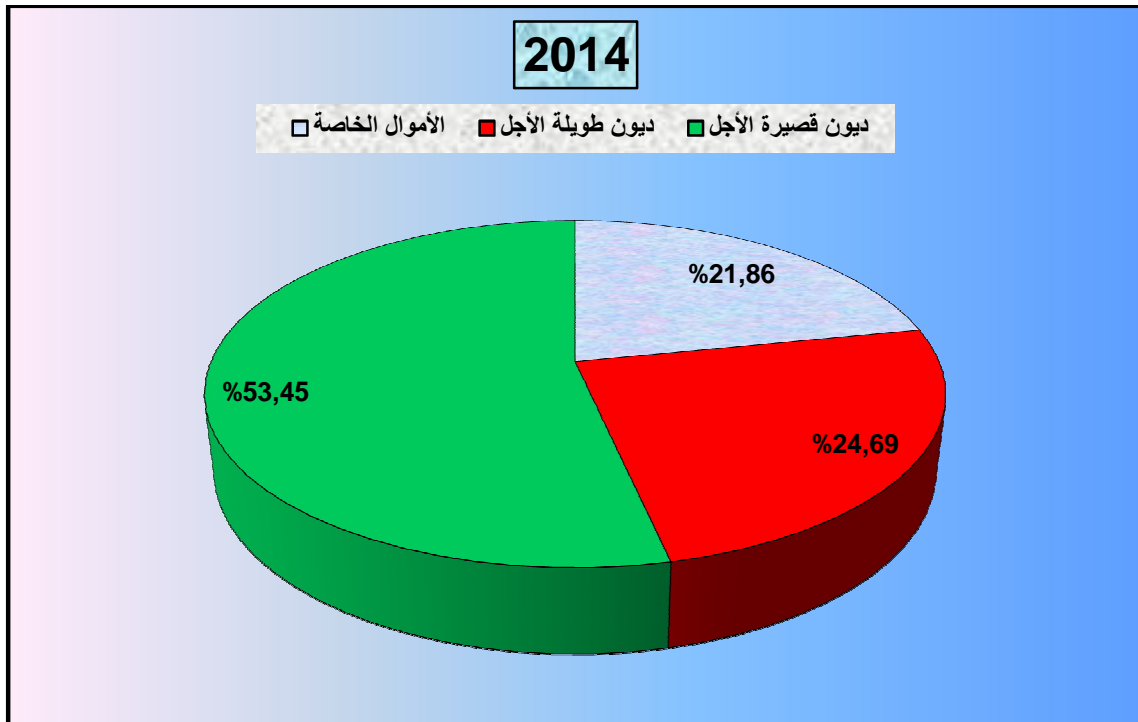
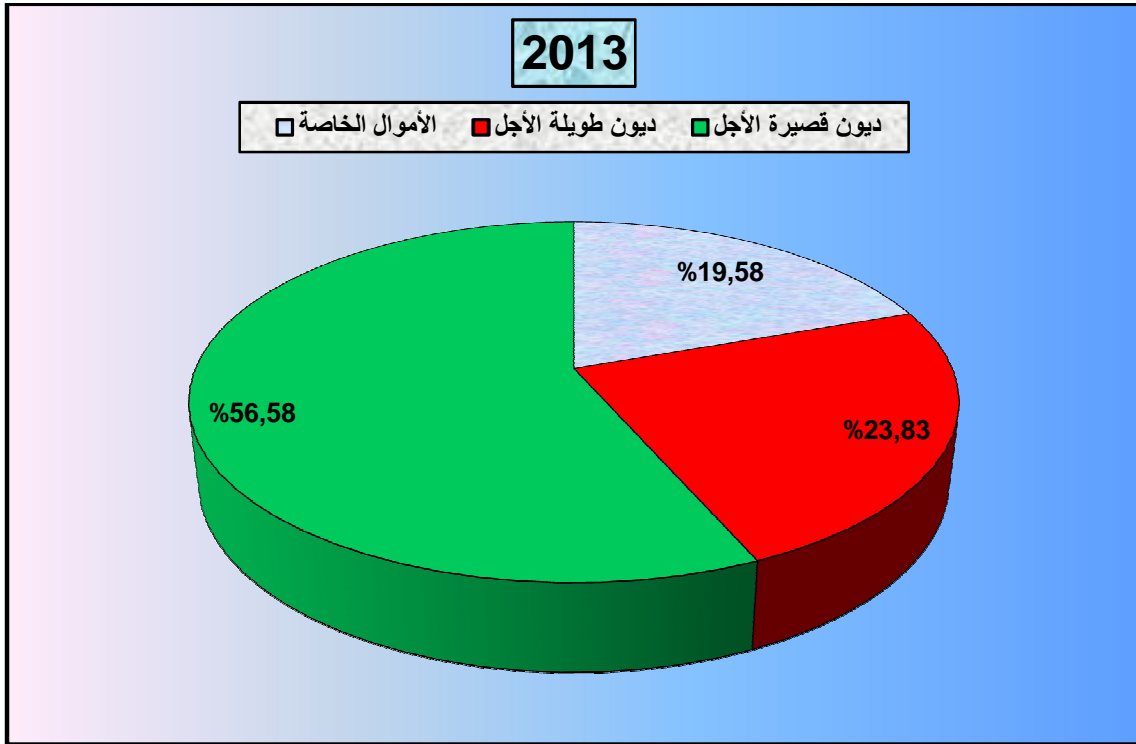
من خلال الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة (2013-2015)، والتمثيل البياني لتركيبية أصولها، نلاحظ أن المؤسسة حافظت تقريبا على الاستقرار النسبي لأصولها الجارية وغير الجارية لسنتي (2013 و 2014)، أما في سنة 2015 عرفت الأصول غير الجارية انخفاضا في قيمتها وهذا راجع إلى انخفاض قيمة قروض وأصول مالية غير جارية أخرى، بالإضافة إلى زيادة الأصول الجارية بسبب زيادة القيم الجاهزة بالمقارنة مع السنة الماضية، وهذا يفسر بأن المؤسسة تكون قد حصلت جزء من القيم القابلة للتحقيق والتي انخفضت بدورها في نفس السنة.

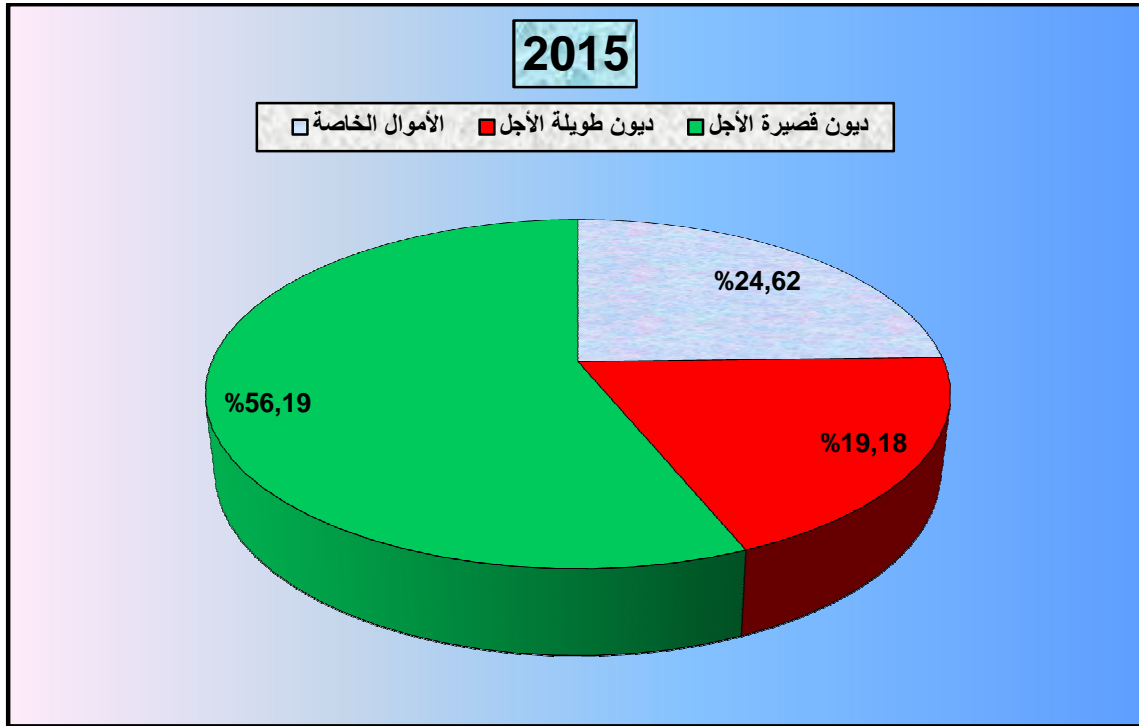
أما فيما يخص قيم الاستغلال فسجلت تراجعا ثم زيادة في السنة الأخيرة، وكانت النسب على التوالي 30.33% و 28.10% ثم 35.63%، وهذا يعني سوء عملية تصريف المخزونات خاصة سنة 2015 والعكس بالنسبة لسنة 2014.

أما القيم القابلة للتحقيق فسجلت ارتفاعا نسبيا في قيمتها بحوالي 3% للسنتين 2013-2014 ثم انخفضت قيمتها بحوالي 4% في السنة الأخيرة.

شكل رقم (3-3): الميزانية المالية لمؤسسة حذنة حليب جانب الخصوم خلال الفترة

(2015-2013)





المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حلبة خلال الفترة (2013-2015) والتمثيل البياني لتركيبية خصومها، نلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة خلال الفترة المدروسة في تزايد مستمر، غير أنها لا تمثل وزن نسبي كبير من إجمالي الخصوم. أما الديون قصيرة الأجل فلاحظنا استقرارا نسبيا بالإضافة أنها تمثل الوزن النسبي الكبير من إجمالي الخصوم، حيث بلغت نسبتها في فترة الدراسة ما يلي 56.58%، 53.45% و 56.19%. أما الديون طويلة الأجل فلاحظنا استقرارا نسبيا خلال السنتين 2013-2014، مع انخفاض قدر بحوالي 5% في سنة 2015 بالمقارنة مع السنة الماضية من إجمالي الخصوم. من الملاحظ أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل وهي مكلفة جدا مقارنة بالديون طويلة الأجل، كون أن مخزونها سريع الدوران وهذا ما يمكن أن يعرضها إلى مشكل التخبط في المديونية الخارجية على المدى الطويل.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة حضانة حليب

لقياس قدرة مؤسسة حضانة حليب على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعد على تطوير نشاطها وتوسيعه، سنقوم بتحليل وضعيتها المالية وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذا تحليل الاستغلال من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال الفترة (2013-2015).

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل وأنواعه

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل وتقييم التوازنات المالية داخل المؤسسة في المدى الطويل ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الدائم (FRNG)} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): تطور رأس المال العامل لمؤسسة حضانة حليب للفترة (2013-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
4.119.248.031	4.476.510.293	4.357.591.586	الأموال الدائمة
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	-الأصول الثابتة
106.800.006 -	399.465.373 -	847.510.197 -	= رأس المال العامل
5.177.271.478	4.740.991.068	4.831.731.024	الأصول المتداولة
5.284.071.484	5.140.456.441	5.679.241.221	-الديون القصيرة الأجل
106.800.006 -	399.465.373 -	847.510.197 -	= رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية سالب خلال الفترة المدروسة وينخفض من سنة إلى أخرى، هذا يعني أن المؤسسة لم تستطع أن تغطي جميع أصولها

الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة بل هناك تمويل جزئي لهذه أصول عن طريق التمويل قصير الأجل وأن المؤسسة لا تحقق شرط التوازن على المدى الطويل، هذا ما يؤكد أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل في حال عدم توافق أجال تحويل الأصول المتداولة (مخزونات مثلا) إلى سيولة في موعد استحقاق هذه الديون، حيث أنها اعتمدت من سنة إلى أخرى على رفع رأس مالها (رفع رأس المال المجاني)، أي أنها تحول جزء من النتيجة إلى رأس المال وهذا لتحقيق التوازن المالي لها.

أنواع رأس المال العامل

الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة حليب بالمسيلة للفترة (2013-2015).

جدول رقم (3-7): أنواع رأس المال العامل لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
2.315.315.842	2.102.343.100	1.965.387.883	الأموال الخاصة
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	-الأصول الثابتة
1.910.732.195 -	2.773.632.566 -	3.239.713.900 -	=رأس المال العامل الخاص
9.403.319.515	9.616.966.734	10.036.832.807	مجموع الخصوم
2.315.315.842	2.102.343.100	1.965.387.883	-الأموال الخاصة
7.088.003.673	7.514.623.634	8.071.444.924	=رأس المال العامل الأجنبي
9.403.319.515	9.616.966.734	10.036.832.807	مجموع الأصول
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	-الأصول الثابتة
5.177.271.478	4.740.991.068	4.831.731.024	=رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

01 - بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال الفترة المدروسة وينخفض من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها

الخاصة بل تعتمد على الموارد الخارجية أي الديون قصيرة وطويلة الأجل، وهو مؤشر سلبي للمؤسسة على التبعية للأطراف الخارجية.

02 - بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة المدروسة في انخفاض من سنة لأخرى ومجموع الديون كبير مقارنة بمجموع الخصوم وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون في توسيع نشاطها وتنشيط دورة استغلالها.

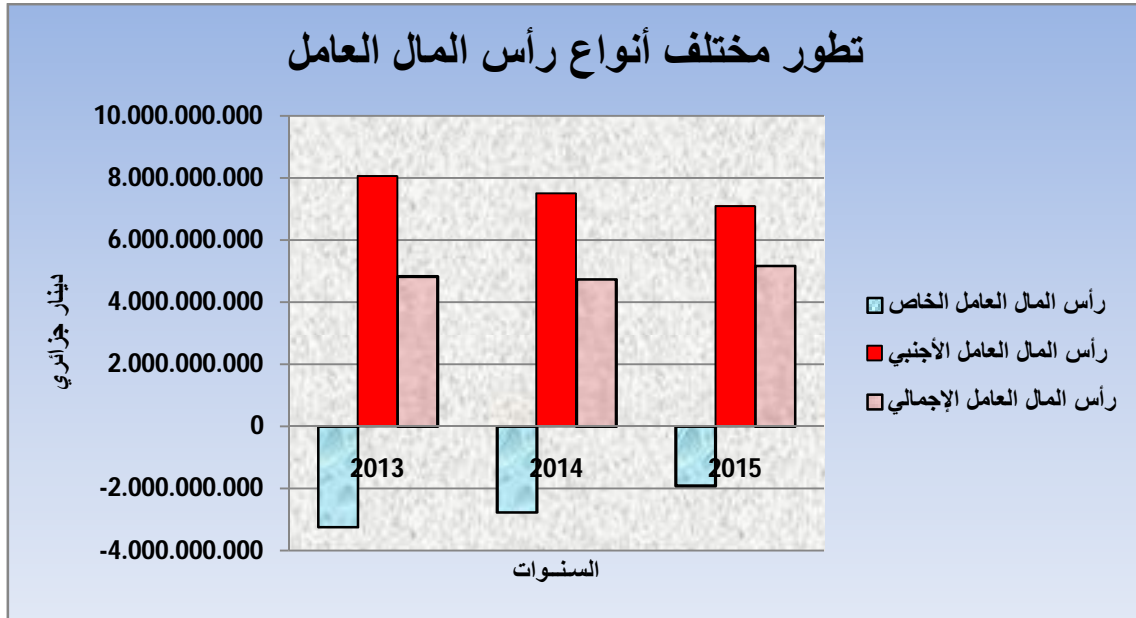
03 - بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال الفترة المدروسة، وهو في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى انخفاض بعض عناصر تركيبة الأصول المتداولة .

ويمكن توضيح مختلف أنواع رأس المال العامل بالشكل البياني التالي.

شكل رقم (3-4): تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة حليب للفترة

(2015-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة (2015-2013).

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل

ينشأ الاحتياج لرأس المال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال والديون قصيرة الأجل فینشأ خلل في تمويل الأصول المتداولة ويعبر عنه بالفرق بين الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة والخصوم المتداولة ما عدا السلفات المصرفية، فإذا كان الفرق موجبا يعني أن هناك خلل تتم تغطيته بالموارد الدائمة أي دورة الاستثمار ويتم حسابه كما يلي.

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

أي: الأصول المتداولة - القيم الجاهزة = احتياجات الدورة

الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية = موارد الدورة

والجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة حليب خلال الفترة

(2013-2015).

جدول رقم (3-8): تطور احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة حليب للفترة

(2013-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
4.959.115.963	4.726.642.022	4.728.885.108	احتياجات الدورة
2.029.258.589	2.167.336.780	2.786.657.955	موارد الدورة
2.929.857.374	2.559.305.242	1.942.227.153	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجات دورتها بموارد الدورة وتحتاج إلى موارد أخرى (تعتمد على سلفات مصرفية)، أي أن الحالة المالية للمؤسسة غير جيدة فالمؤسسة لم تحقق شرط توازنها الثاني (احتياجات رأس مال عامل موجب).

وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات أي تسريع معدل دوران المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير بمعنى تقليص في المدة الممنوحة للعملاء وبالمقابل زيادة الفترة الممنوحة من طرف الموردين.

الفرع الثالث: الخزينة

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية بطريقتين لمؤسسة حليب حليب خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-9): تطور الخزينة الصافية لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015)

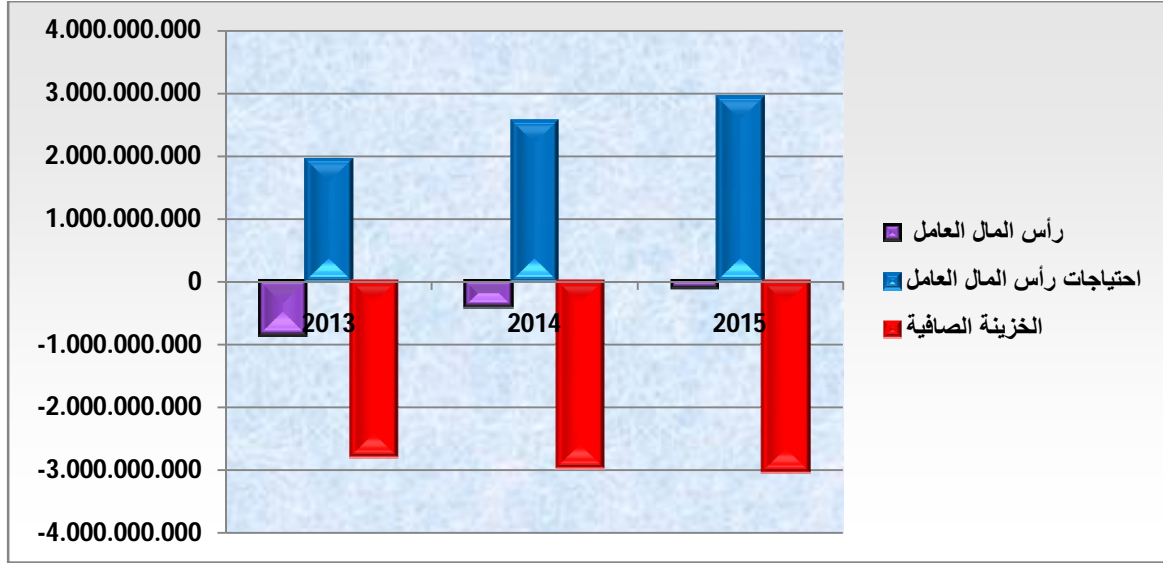
الوحدة: دج

البيان	2013	2014	2015
رأس المال العامل	- 847.510.197	- 399.465.373	- 106.800.006
احتياجات رأس المال العامل	1.942.227.153	2.559.305.242	2.929.857.374
= الخزينة الصافية	- 2.789.737.350	- 2.958.770.615	- 3.036.657.380
القيم الجاهزة	102.845.916	14.349.046	218.155.515
السلفات البنكية	2.892.583.266	2.973.119.661	3.254.812.895
= الخزينة الصافية	- 2.789.737.350	- 2.958.770.615	- 3.036.657.380

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة والجدولين رقم (3-6) و(3-8).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة سالبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل غير قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك عجز يعبر عنه بخزينة سالبة، فالمؤسسة لم تحقق شرط توازنها الثالث وهو خزينة صافية سالبة. والتمثيل البياني التالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-5): تطور مختلف مؤشرات التوازن المالي للفترة (2013-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التوازن المالي

بعد أن تطرقنا لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن

باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية ونسب المديونية.

الفرع الأول: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في

أجلها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة لمؤسسة حليب من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-10): نسب السيولة لمؤسسة حذنة حليب للفترة (2013-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
5.177.271.478	4.740.991.068	4.831.731.024	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
5.284.071.484	5.140.456.441	5.679.241.221	
%97.98	%92.23	%85.08	
1.826.803.218	2.038.776.968	1.787.334.182	نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة
5.284.071.484	5.140.456.441	5.679.241.221	
%34.57	%39.66	%31.47	
218.155.515	14.349.046	102.845.916	نسبة السيولة الآتية = الأصول المالية المتداولة / الخصوم المتداولة
5.284.071.484	5.140.456.441	5.679.241.221	
%4.13	%0.28	%1.81	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة.

01 - تحليل نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة أقل من الواحد خلال الفترة المدروسة حيث بلغت على التوالي: %85.08، %92.23، %97.98 أي الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الأجل فمثلا في سنة 2013 نجد أن الأصول المتداولة إذا حولت إلى سيولة في الأجل القصير لا تغطي إلا %85.08 من الخصوم المتداولة، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل سالب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة، وأن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها في الأجل القصير، حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

02 - تحليل نسبة السيولة المختصرة:

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة أخذت القيم التالية: %31.47 و %39.44 و %34.57 خلال فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة

للتحقيق لا تغطي مجموع الديون قصيرة الأجل، ويدل أيضا على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها.

03 - نسبة السيولة الآنية:

نلاحظ أن نسبة السيولة تعبر عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات المؤسسة من الديون قصيرة الأجل، بمعنى أن كل 1 دينار من الديون قصيرة الأجل تغطيه 0.018 دينار من القيم الجاهزة أي بنسبة 1.81%، هذا بالنسبة لسنة 2013 وهذه النسبة متذبذبة تنقص ثم تزيد.

الفرع الثاني: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وسيتم التعرف على هذه النسب من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-11): نسب التمويل لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015) الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
4.119.248.031	4.476.510.293	4.357.591.586	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	
%97,47	%91,81	%83,72	
2.315.315.842	2.102.343.100	1.965.387.883	نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	
%54,79	%43,12	%37,76	
2.315.315.842	2.102.343.100	1.965.387.883	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
7.088.003.673	7.514.623.634	8.071.444.924	
%32,67	%27,98	%24,35	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة.

01 - تحليل نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة أقل من الواحد خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت على التوالي: 83.72%، 91.81%، 97.47% أي الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة، فمثلا في سنة 2015 نجد أن الأموال الدائمة تغطي 97.47% من الأصول الثابتة، وهذا يدل على أن جزء من

الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل، وهذه النسبة في ارتفاع وتحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى بسبب ارتفاع الأموال الدائمة (زيادة رأس المال) هذا من جهة وانخفاض الأصول من جهة أخرى.

02 - تحليل نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة أقل من الواحد وهي في تزايد خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت على التوالي: 37.76%، 43.12%، 54.79% وهذا يعني أن الأصول الثابتة لا تمول عن طريق الأموال الخاصة للمؤسسة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد خارجية لتمويل أصولها الثابتة.

03 - تحليل نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها. نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من 50% خلال السنوات الثلاث حيث سجلت سنة 2013 نسبة 24.35% ثم سجلت ارتفاعا سنتي 2014 و 2015 بنسبتي: 27.98% و 32.67% ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة بالإضافة إلى انخفاض قيمة الديون، وهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

الفرع الثالث: نسب النشاط

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها، إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم (3-12): نسب النشاط لمؤسسة حضانة حليب للفترة (2013-2015) الوحدة: دج

2013	2012	2011	البيان
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	معدل دوران الأصول = المبيعات الصافية السنوية / صافي مجموع الأصول ** = مرة
9.403.319.515	9.616.966.734	10.036.832.807	
1,08	1,10	0,90	
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات الصافية السنوية / صافي مجموع الأصول الثابتة
4.226.048.037	4.875.975.666	5.205.101.783	
2,40	2,17	1,74	

			=** مرة
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال / الزبائن والحسابات الملحقة
696.203.872	885.927.435	295.754.898	
14,54	11,97	30,65	
696.203.872	885.927.435	295.754.898	مدة تحصيل الزبائن = (الزبائن والحسابات الملحقة / رقم الأعمال) × 360
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	
24,76	30,08	11,75	
8.213.075.403	9.039.547.559	8.046.538.794	معدل دوران الموردين = المشتريات / الموردون والحسابات الملحقة
1.130.508.661	1.065.137.075	1.691.276.384	
7,26	8,49	4,76	
1.130.508.661	1.065.137.075	1.691.276.384	مدة تسديد الموردين = (الموردون والحسابات الملحقة / المشتريات) × 360
8.213.075.403	9.039.547.559	8.046.538.794	
49,55	42,42	75,67	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكشوف المالية.

01 - معدل دوران مجموع الأصول:

هذه النسبة تعكس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ولذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام أصولها.

نلاحظ من خلال جدول نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات دوران مجموع الأصول منخفضة بالمقارنة مع المعدل الصناعي 2، حيث تبين هذه النسبة المبيعات المحققة من كل واحد دينار مستثمر في الأصول الثابتة والمتداولة، فنجد في سنة 2013 أن كل 1 دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.90 دينار على شكل مبيعات، وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيدا عن مستوى طاقتها وأن حجم مبيعاتها لا يتناسب مع حجم أصولها.

02 - معدل دوران مجموع الأصول الثابتة:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة خلال سنوات الدراسة كان متزايدا وتراوح بين 1.74 و 2.40

فسجلنا في السنة الأولى 2013 معدل دوران للأصول الثابتة قدر بـ 1.74 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.74 دينار من المبيعات ثم ارتفع إلى 2.40 سنة 2015 ، وهذا يدل على أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في ارتفاع مستمر .

03 - معدل دوران العملاء والموردين:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أقل من المهلة التي يمنحها الموردين لها خلال سنوات الدراسة، وهذا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في أجال استحقاقها.

04 - معدل دوران المخزونات:

تعذر علينا حسابه بسبب عدم تفصيل محاسب المؤسسة في إعطائنا قيم المخزونات وتقديمها لنا بقيم إجمالية في الميزانية المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الرابع: نسب الربحية

تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية.

جدول رقم (3-13): نسب الربحية لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
303.944.156	201.022.540	277.965.603	نسبة صافي الربح إلى صافي
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	المبيعات = (صافي الربح / صافي
%3,00	%1,90	%3,07	المبيعات) × 100
611.602.244	419.343.813	579.606.511	العائد على الأصول = (صافي الربح
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	قبل الفوائد والضرائب / إجمالي
%6,04	%3,96	%6,39	الأصول) × 100
611.602.244	419.343.813	579.606.511	العائد على حقوق الملكية = (صافي
2.315.315.842	2.102.343.100	1.965.387.883	الربح بعد الفوائد والضرائب / حقوق
%26,42	%19,95	%29,49	الملكية) × 100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

والجدول التالي يبين كيفية حساب صافي الربح قبل الفوائد والضرائب.

جدول رقم (3-14): صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لمؤسسة حليب للفترة

(2015-2013)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	البيان
303.944.156	201.022.540	277.965.603	صافي الربح
5.826.154	5.024.613	40.450.540	الضرائب على الأرباح
301.831.934	213.296.660	261.190.368	فوائد بنكية
611.602.244	419.343.813	579.606.511	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

01 - نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

نلاحظ من خلال جدول نسب الربحية أن نسبة هامش الربح الصافي على المبيعات غير ثابت حيث تراجع سنة 2014 ثم عاد للزيادة في سنة 2015، وهذا يعني أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في سنة 2013 و 2015 من سنة 2014.

02 - نسبة العائد على الأصول:

نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول متذبذبة بين النزول والصعود حيث سجلنا في سنة 2013 أعلى مستوى لها بنسبة (6.39%)، أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلاً مقداره 0.639 ديناراً، لتراجع هذه النسبة سنة 2014 ثم عادت للزيادة سنة 2015 على التوالي: 3.96% و 6.04%.

03 - معدل العائد على حقوق الملكية (أموال خاصة):

تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 29.49% لكل دينار استثمره في المؤسسة سنة 2013 وأما سنتي 2014 و 2015 فكانت النسب على التوالي 19.75% و 26.42% أي أن ربح المستثمر غير ثابت، وهذا يدل على عدم كفاءة استغلال الموارد الخاصة من طرف الإدارة.

المطلب الثالث: دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير والمردودية

الفرع الأول: دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير

من حساب النتائج يمكن قراءة تطور الأرصدة الوسيطة للتسيير وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3-15): دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير لمؤسسة حلبة حليب للفترة

(2015-2013)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	2012	البيان
10.122.567.130	10.601.177.227	9.063.713.050	8.825.711.596	رقم الأعمال
519.907.487-	1.326.925.336	478.334.651	-	قيمة التغيير
%4,51-	%16,96	%2,70	-	نسبة التغيير
2.103.102.873	1.796.538.203	1.462.621.633	1.936.599.796	القيمة المضافة للاستغلال
306.564.670	333.916.570	473.978.163 -	-	قيمة التغيير
%17,06	%22,83	%24,47-	-	نسبة التغيير
1.436.983.505	1.158.081.631	843.767.561	1.477.289.540	إجمالي فائض الاستغلال
278.901.874	314.314.070	633.521.979 -	-	قيمة التغيير
%24,08	%37,25	%42,88-	-	نسبة التغيير
569.996.131	333.518.708	154.197.490	509.759.029	النتيجة العملياتية
236.477.423	179.321.218	355.561.539 -	-	قيمة التغيير
%70,90	%116,29	%69,75-	-	نسبة التغيير
303.944.156	201.022.540	277.965.603	344.517.906	النتيجة الصافية للسنة المالية
102.921.616	76.943.063-	66.552.303 -	-	قيمة التغيير
%51,20	%27,68-	%19,32-	-	نسبة التغيير

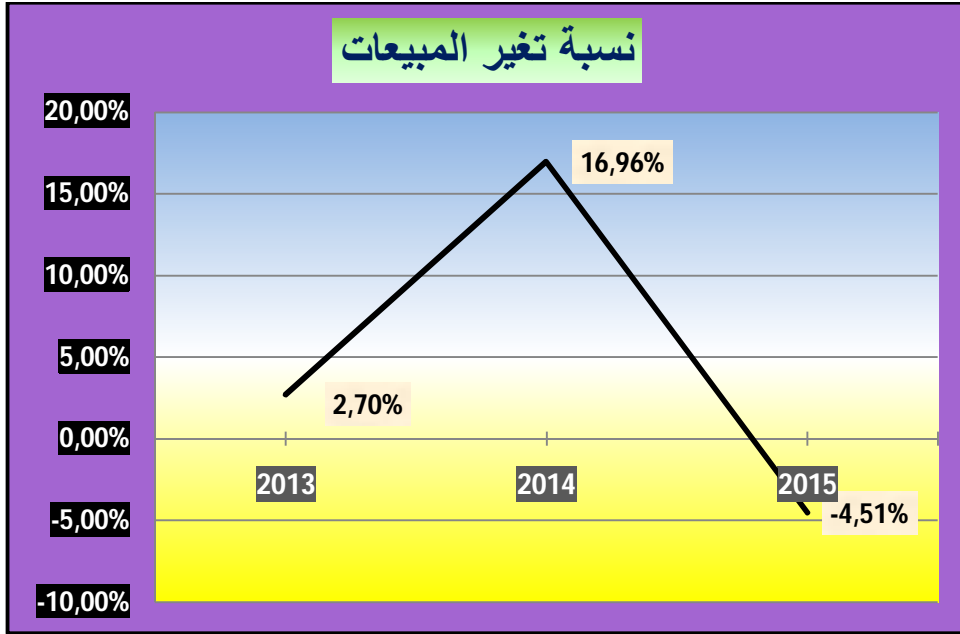
المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال جدول دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير ما يلي:

01 - رقم الأعمال:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المبيعات زادت بنسبة 2.70% سنة 2013 بالمقارنة مع السنة السابقة واستمرت في الارتفاع بنسبة قدرت بـ 16.96% سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة في مبيعات المنتجات تامة الصنع، وبالنسبة لسنة 2015 تراجعت إلى نسبة -4.51% بسبب انخفاض في قيمة مبيعات المنتجات تامة الصنع، وفي العموم الاتجاه العام لرقم الأعمال في تزايد. والشكل الموالي يوضح تطور المبيعات لمؤسسة حلبة.

شكل رقم (3-6): تطور المبيعات للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)

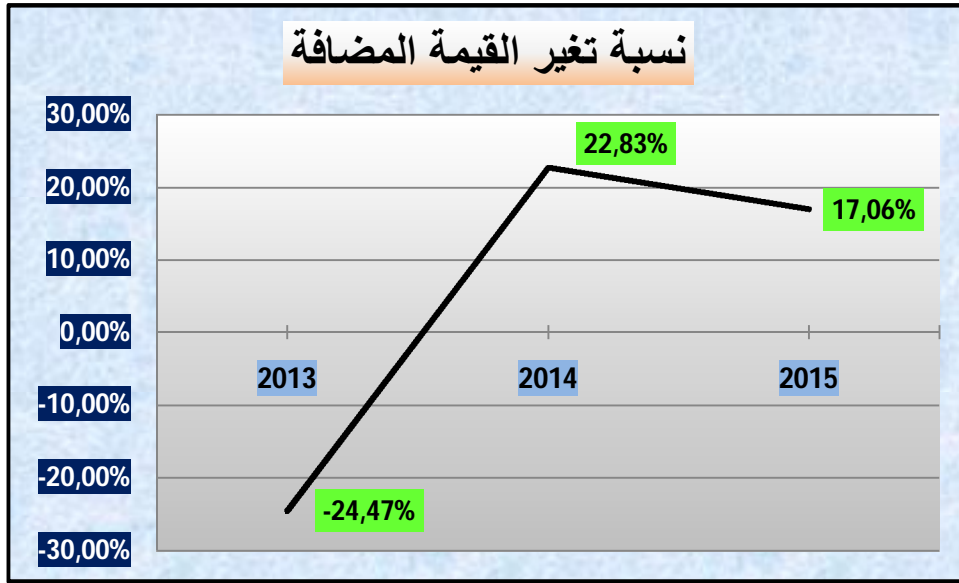


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

02 - القيمة المضافة للاستغلال:

شهدت انخفاضا في سنة 2013 بنسبة 24.47% وهذا راجع إلى زيادة في إستهلاكات السنة المالية، أما في سنتي 2014 و 2015 فنلاحظ أن هناك ارتفاعا بمعدل 22.83% و 17.06% مقارنة بسنة 2013 بسبب ارتفاع في إنتاج السنة المالية. والشكل الموالي يوضح تطور القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة حلبة.

شكل رقم (3-7): تطور القيمة المضافة للاستغلال للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)



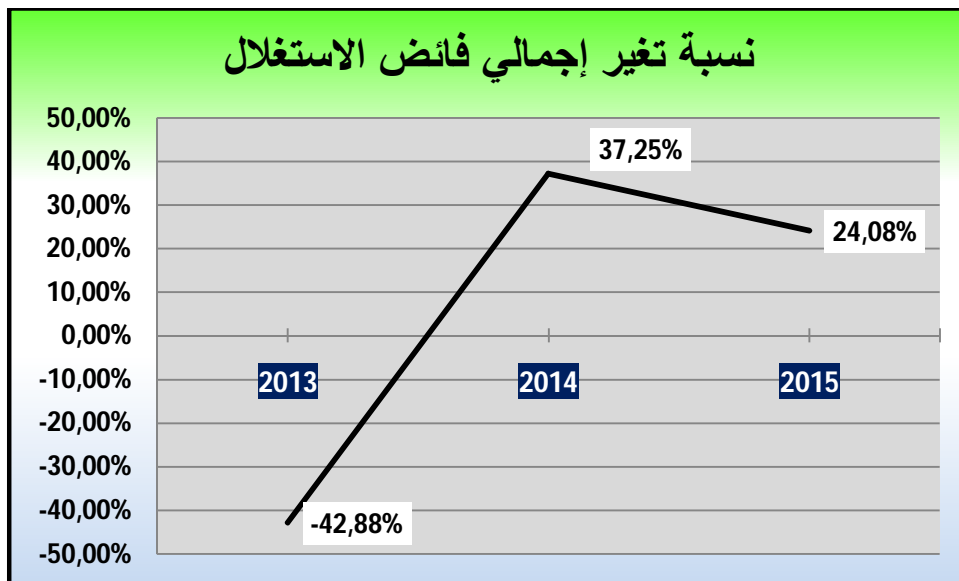
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

03 - إجمالي فائض الاستغلال:

نلاحظ انخفاضا بنسبة 42.88% في سنة 2013 وارتفاعا في سنتي 2014 و 2015 بـ 37.25% و 24.08% على التوالي وهذا راجع إلى الارتفاع في مصاريف المستخدمين (زيادة عدد العمال وارتفاع الأجور).

والشكل الموالي يوضح تطور إجمالي فائض الاستغلال لمؤسسة حليب.

شكل رقم (3-8): تطور إجمالي فائض الاستغلال للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)

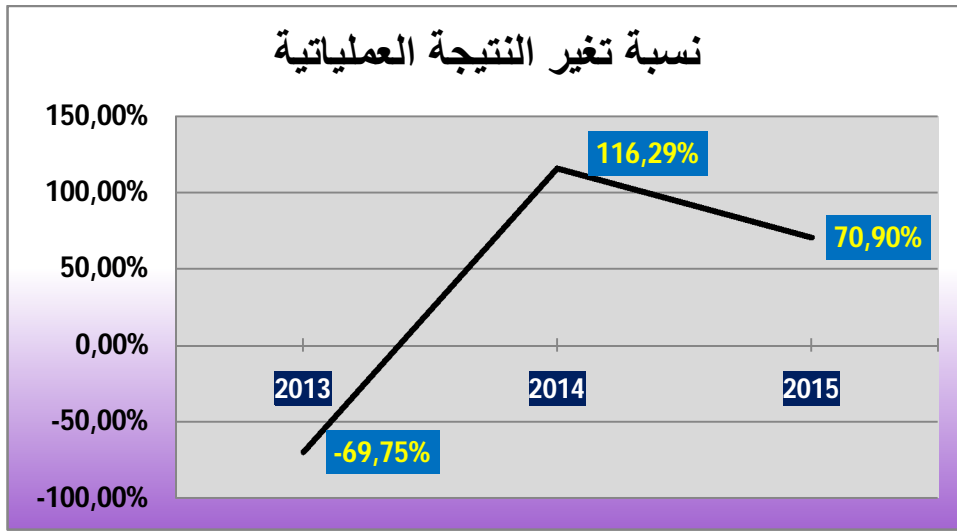


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

04 - النتيجة العملياتية:

نلاحظ أن هناك انخفاضا في سنة 2013 بنسبة 69.75% وهذا راجع لانخفاض في إجمالي فائض الاستغلال، أما بالنسبة لسنة 2014 ارتفعت بشكل كبير بنسبة 116.29% بسبب الزيادة في النواتج العملياتية الأخرى وكذلك بالنسبة إلى سنة 2015. والشكل الموالي يوضح تطور النتيجة العملياتية لمؤسسة حضانة حليب.

شكل رقم (3-9): تطور النتيجة العملياتية للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)

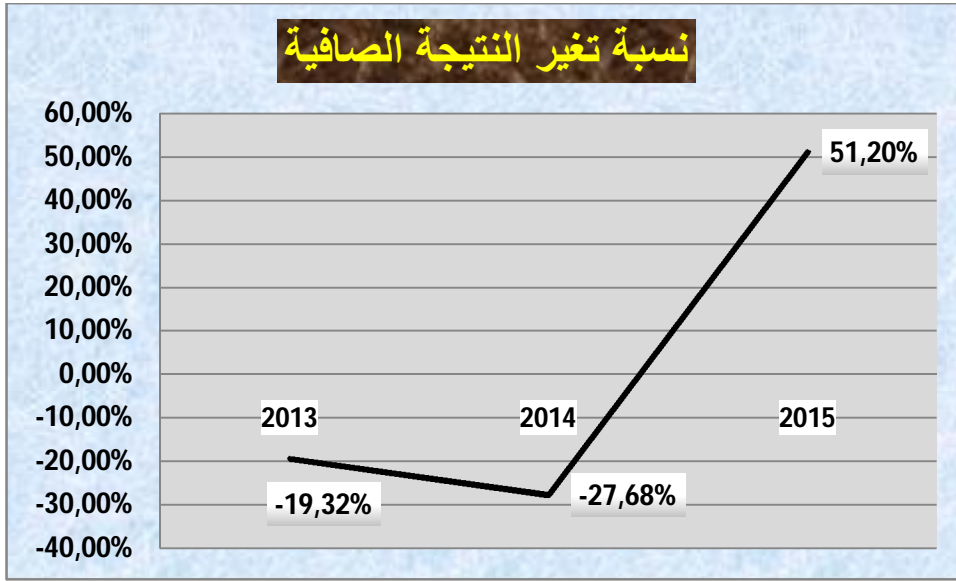


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

05 - النتيجة الصافية للسنة المالية:

شهدت انخفاضا في سنة 2013 بنسبة 19.32% بسبب تسجيل خسارة في النتيجة الصافية للأنشطة العادية، أما بالنسبة لسنة 2014 استمرت في الانخفاض بنسبة 27.68% بسبب انخفاض كل من النتيجة المالية والنتيجة غير العادية، لتعاود الارتفاع سنة 2015 بنسبة 51.20% وهذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية. والشكل الموالي يوضح تطور النتيجة الصافية للسنة المالية لمؤسسة حضانة حليب.

شكل رقم (3-10): تطور النتيجة الصافية للسنة المالية للمؤسسة خلال الفترة (2013-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

الفرع الثاني: تقييم أداء المؤسسة باستخدام مؤشرات المردودية

01 - المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال (النتيجة التشغيلية) من حساب النتائج والأموال الدائمة من الميزانية وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة التشغيلية}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

وفيما يلي جدول يوضح تطور نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-16): تطور المردودية الاقتصادية لمؤسسة حذنة حليب للفترة (2013-2015) الوحدة: دج

البيان / السنوات	2013	2014	2015
النتيجة التشغيلية	154.197.490	333.518.708	569.996.131
الأموال الدائمة	4.357.591.586	4.476.510.293	4.119.248.031
الأموال الخاصة	1.965.387.883	2.102.343.100	2.315.315.842
الديون طويلة الأجل	2.392.203.703	2.374.167.193	1.803.932.189
المردودية الاقتصادية	3,54%	7,45%	13,84%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لمؤسسة حذنة حليب في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث يلاحظ أن في سنة 2013 حققت المؤسسة مردودية اقتصادية بقيمة 3.54% أي أن كل 100 دج من الأموال الدائمة تعطي لنا 3.54 دج من النتيجة التشغيلية ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الأخرى 2014 - 2015 دائما في ارتفاع، ويرجع السبب في ارتفاع المردودية الاقتصادية خلال سنوات الدراسة إلى ارتفاع في النتيجة التشغيلية.

02 - المردودية المالية:

تبين هذه النسبة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، حيث نأخذ النتيجة الصافية من حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وفيما يلي جدول يوضح تطور نسب المردودية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-17): تطور المردودية المالية لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015) الوحدة: دج

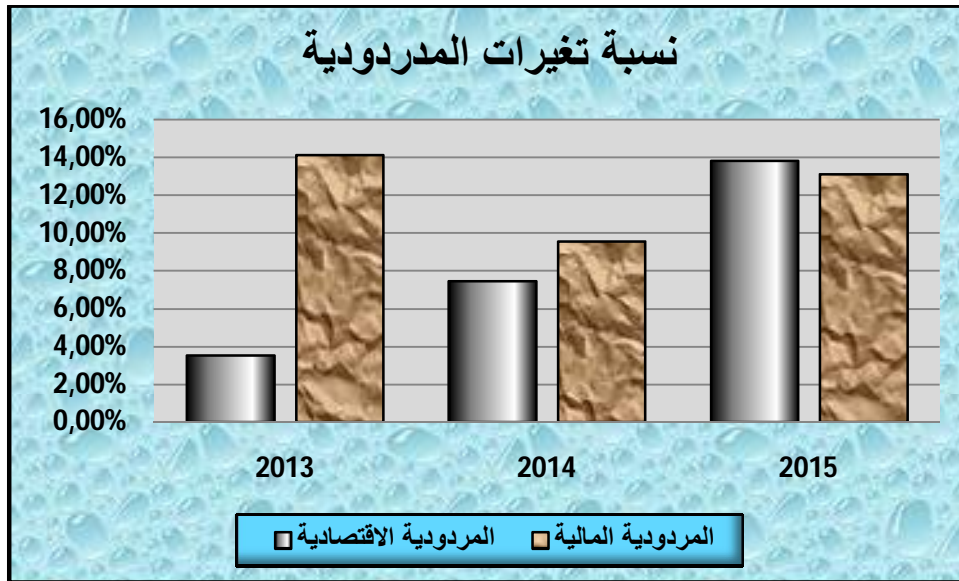
البيان / السنوات	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	277.965.603	201.022.540	303.944.156
الأموال الخاصة	1.965.387.883	2.102.343.100	2.315.315.842
المردودية المالية	%14,14	%9,56	%13,13

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية للمؤسسة تتخفف ثم ترتفع مرة أخرى خلال سنوات الدراسة فقد بلغت قيمتها سنة 2013 بـ 14,14%، وهذا ما يعني أن كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة تخلق 0,14 دينار من النتيجة الصافية مقارنة بسنة 2014 والتي كانت قيمتها 9,56%، ويرجع سبب الانخفاض إلى زيادة الأموال الخاصة وانخفاض في النتيجة الصافية، ومنه فالمؤسسة لا تحقق كفاءة في استغلال الأموال الخاصة للمساهمة في النتيجة الصافية، أما في سنة 2015 ارتفعت هذه النسبة إلى 13,13% وهذا راجع إلى تزامن ارتفاع النتيجة الصافية مع زيادة في رأس المال.

وفيما يلي شكل بياني يوضح تطور نسب المردودية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-11): يوضح تغيرات مردودية المؤسسة خلال الفترة (2013-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

04 - أثر الرافعة المالية:

أثر الرافعة المالية يبين الربح المتحصل من سياسة الائتمان، كما أن معيار أثر الرافعة يعبر عن الدلالة الإيجابية أو السلبية على سياسة الائتمان للمؤسسة وتعرف بأنها الفرق الموجود بين معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الاقتصادية.

☞ إذا كانت المردودية الاقتصادية Re أقل من المردودية المالية فإن المديونية تلعب دورا إيجابيا.

☞ إذا كانت المردودية الاقتصادية Re أكبر من المردودية المالية فإن المديونية تلعب دورا سلبيا.

أما في المؤسسة محل الدراسة فيتم حساب أثر الرافعة المالية كما هو مبين في الجدول والشكل

البياني التاليين.

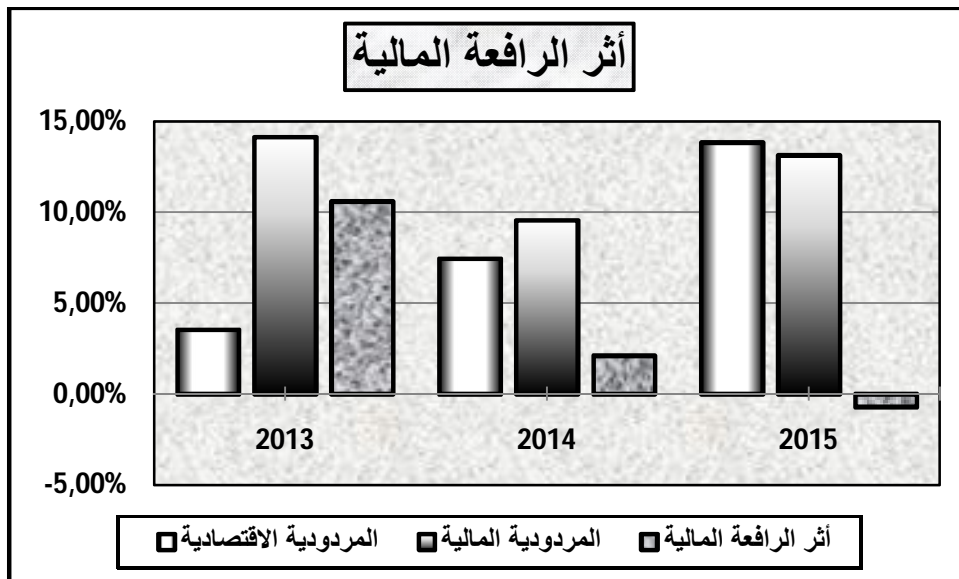
جدول رقم (3-18): تطور أثر الرافعة المالية لمؤسسة حليب للفترة (2013-2015)

الوحدة: دج

البيانات / السنوات	2013	2014	2015
المردودية المالية	%14.14	%9.56	%13.13
المردودية الاقتصادية	%3.54	%7.45	%13.84
أثر الرافعة المالية	%10.60	%2.11	%0.71 -

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدولين رقم (3-16) و(3-17).

شكل رقم (3-12): أثر الرافعة المالية في المؤسسة خلال الفترة (2013-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه بأن أثر الرافعة المالية كان موجبا خلال سنتي 2013 و 2014 بنسبة 10.60% و 2.11% على التوالي، وهذا ما يدل على أن المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية، وأن أثر الرافعة المالية لعب دورا إيجابيا والعكس بالنسبة لسنة 2015.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة حضانة حليب، فبدأنا بتقديم تعريف شامل لها، بالإضافة إلى عرض أهم منتجاتها وأهدافها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لها، ثم عرضنا كل من الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة خلال الفترة (2013-2015).

ومن خلال قيامنا بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي خلال فترة الدراسة يمكن القول أن المؤسسة:

كلم لم تتمكن من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال عدم تحقيقها شروط التوازن (رأس مال عامل سالب، احتياجات رأس مال عامل موجبة، الخزينة سالبة)، مما يعني اعتماد المؤسسة على الغير في تمويل استثماراتها، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب التمويل حيث تبين اعتماد المؤسسة على الديون وخاصة قصيرة الأجل منها، بالإضافة إلى عدم استقلاليتها المالية؛

كلم السياسة التمويلية المتبعة ناجحة بالنسبة للمؤسسة، إلا أن هذه السياسة قد تعرضها في المدى الطويل إلى مخاطر عدم التسديد بسبب ظروف الطبيعة المفاجئة (سياسة الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثروة الدولة... الخ)؛

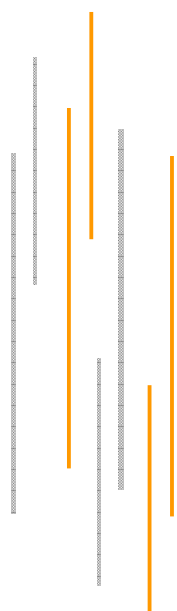
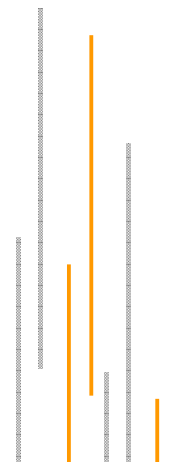
كلم أن المؤسسة تعتمد على السلفات المصرفية في تمويل احتياجاتها وهذا كون أن مخزونها سريع الدوران؛

كلم ارتفاع النتيجة الصافية للسنة المالية خلال فترة الدراسة؛

كلم الأداء التشغيلي للمؤسسة في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر لمعدل دوران مجموع الأصول الثابتة.



الخطات تفتت



من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لقياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، تبين لنا بوضوح أن قياس وتقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، كما أن له دورا كبيرا في حياة المؤسسة والذي يعتمد على معايير وأدوات وطرق علمية وعملية دقيقة يجب إتباعها لتعطي عملية القياس والتقييم الكفاءة والفعالية المثلى، وتصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة وصحيحة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات في فصلين نظريين وتطبيق دراسة الحالة على مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة توصلنا إلى:

أولا : نتائج الدراسة النظرية

- ✓ يقوم قياس وتقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية؛
- ✓ إن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائية يمكن من عرض كشوف وتقارير مالية ذات جودة عالية تتعكس بالإيجاب على عمليات التحليل المالي؛
- ✓ يساعد التحليل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة للوقوف على نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها؛
- ✓ التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة تمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

- من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة حضنة حليب خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات والتمثلة في ما يلي:
- ✓ لم تستطع المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الدائمة؛
 - ✓ من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون وهي غير مستقلة ماليا؛
 - ✓ من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن معدل دوران الأصول الثابتة متزايد خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لأصولها وأن الأداء التشغيلي للمؤسسة في ارتفاع مستمر؛

- ✓ نلاحظ أن الآجال الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أقل من المهلة التي يمنحها الموردون لها خلال سنوات الدراسة، وهذا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في أجل استحقاقها؛
- ✓ معدلات المردودية جيدة رغم عدم تحقيقها إلى شروط التوازن المالي؛
- ✓ السياسة التمويلية المتبعة ناجحة بالنسبة للمؤسسة والمتمثلة في اعتمادها على الديون قصيرة الأجل وبالأخص السلفات المصرفية، إلا أن هذه السياسة قد تعرضها في المدى الطويل إلى مخاطر عدم التسديد.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث أن تبني النظام المحاسبي المالي يهدف إلى زيادة كفاءة التحليل المالي من خلال إعداد كشوف مالية تشبع احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وكفيلة بإجراء المقارنات واتخاذ القرارات وقياس الأداء؛

الفرضية الثانية: تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على الكشوف المالية للنظام المحاسبي المالي وبطريقة دقيقة وفعالة أكثر، حيث استعملنا في بحثنا هذا مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وتحليل الاستغلال كأحد أدوات التحليل المالي؛

الفرضية الثالثة: تعتبر هذه الفرضية صحيحة، لأن هذا النوع من التشخيص مكننا من معرفة السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، حيث في مؤسسة حضنة حليب تبين لنا ان سياستها المالية ناجحة في المدى القصير.

اقتراحات الدراسة:

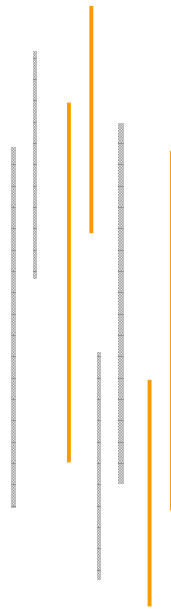
- على ضوء النتائج سابقة الذكر يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات نذكر منها ما يلي:
- ✓ ضرورة اعتماد التحليل المالي على مستوى مراقبة التسيير واعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة لمساعدة الإدارة على أخذ القرارات المناسبة؛
- ✓ ضرورة تبني سياسة إفصاح محاسبي لضمان نتائج تشخيص جيدة تساعد على إيجاد الحلول اللازمة؛
- ✓ مراجعة السياسة التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية بأخذها بعين الاعتبار التغيرات التي قد تحدث في المدى البعيد.

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن قياس وتقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل قياس وتقييم الأداء لمجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة، وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة.



قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

I - الكتب:

- 01 - إدريس وائل محمد صبحي، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.
- 02 - الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 2005.
- 03 - الزعبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2000.
- 04 - الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل) الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 05 - الحيايي وليد ناجي، محمد عثمان المجلة، التحليل المالي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996.
- 06 - الحسني فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ، 2006.
- 07 - الحسني صادق، التحليل المالي والمحاسبي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1998.
- 08 - الكبيسي عبد الستار، الشامل في المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2010.
- 09 - السلمي علي، التخطيط والمتابعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1978.
- 10 - السيسي صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.
- 11 - الشنطي أيمن، الحدرب زهير، عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
- 12 - الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.

- 13 - الخلايلة محمود عبد الحليم، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الأولى، مؤسسة البنا للخدمات المطبعية وتجارة الورق، دون سنة نشر.
- 14 - بوشاشي بوعلام، الميسر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، دون سنة نشر.
- 15 - بن ساسي إلياس، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 16 - جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات لأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 17 - دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة الجزائر، 1999.
- 18 - دادي عدون ناصر، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، دون سنة نشر.
- 19 - دادي عدون ناصر وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة الجزائر، 2010.
- 20 - زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 21 - حسن راوية محمد، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 1999.
- 22 - كراجه عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 23 - لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص33.
- 24 - محمد منير شاكر، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات -، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2005.
- 25 - مطر محمد، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية عمان، الأردن، 1997.
- 26 - مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- 27 - عبد العال طارق حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية مصر، 2005.
- 28 - عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن 2000.
- 29 - رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 1998.
- 30 - خنفر مؤيد راضي، المطارنة غسان فلاح، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- 31 - شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- 32 - شيحة خميسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
- II - مجلات وبحوث علمية:**
- 01 - الأرقم عبد الحفيظ، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دون نشر، 1999.
- 02 - البحري علي، محاضرات مقياس التشخيص المالي والبنكي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، دون نشر، 2015-2016.
- 03 - الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر 2009.
- 04 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- 05 - بكيجل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، دون نشر، 2007.
- 06 - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الجزائر، العدد الرابع، 2006.

- 07 - دراوسي مسعود، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، ملتقى مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) (قياس وتقييم لبنود القوائم المالية) المحور 02: مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، الجزائر، دون نشر، دون سنة نشر.
- 08 - زغود تر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، ورقلة الجزائر، دون نشر، 2009.
- 09 - زغيب مليكة، سوسن زيرق، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، دون نشر، 2012.
- 10 - يحيوي إلهام، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة)، باتنة، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، الجزائر، 2007.
- 11 - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص-الإدارة المالية-دراسة حالة-، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، دون نشر، 2011-2012.
- 12 - مزهودة نور الدين، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات، دون نشر، 2007.
- 13 - مزهودة عبد المليك، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001.
- 14 - سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، دون نشر، 2012-2013.
- 15 - قمرى زينة، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، دون نشر، دون سنة نشر.
- 16 - قرين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

- 17- شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ، بومرداس، دون نشر، 2005.
- 18 - شطارة نبيلة، فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية حسب مقاربة المفتشية العامة للمالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات جامعة الجزائر-03- ، دون نشر، 2013-2014.
- 19 - ترغيني صباح، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين، رسالة دكتوراه في علوم التسيير دون نشر، 2010-2011.
- 20 - غلاب فاتح، محاضرات مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، دون نشر، 2015-2016.

III - النصوص التشريعية والتنظيمية:

- 01 - القانون رقم:07-11، المؤرخ في:15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المادة رقم: 03.
- 02 - المرسوم التنفيذي رقم: 08-156 المؤرخ في: 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق لـ26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة رقم:04.
- 03 - المرسوم التنفيذي رقم:09-110 المؤرخ في: 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق لـ07 أفريل 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، المواد من 01 إلى 26.
- 04 - قرار وزاري مؤرخ في:23 رجب عام 1429 الموافق لـ26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المواد من 01 إلى 05.

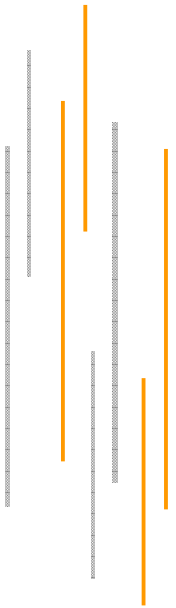
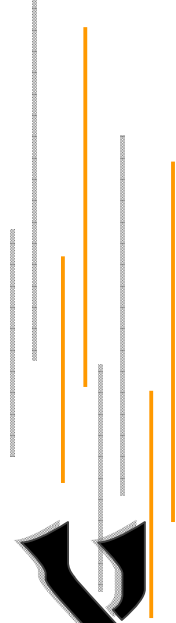
ثانيا: المراجع باللغة اللاتينية

- 01 - Abdellatif Khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod 2ed, Paris, 1976.
- 02 - Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999.
- 03 - Eric Stephany, **Gestion financière**, ed Economica, Paris, 1999.
- 04 - George R.Terry, Stéphan. G Franclin, **les principes du management**, Ed economica, 8ed Paris ,1985.

- 05 - Marcel Laflame ,Le management, **approche systémique**.gaetan Morin éditeur, 3ed CANADA,1981.
- 06 - Nacer Eddine Sadi, **analyse financière d'entreprise méthode se outils d'analyse et de diagnos ticennormes françaises et internationales** L'Harmattan, Paris, France, 2009.
- 07 - Pascal Barneto, "**Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers**" DUNOD, Paris, 2émé édition,2006.



المعلا حقا



الملحق رقم: (01)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

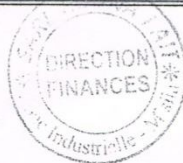
Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice au 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2013			2012
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	0
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 651 682	630 982	970 218
Immobilisations corporelles			0	0
Terrains	241 287 530		241 287 530	241 287 530
Bâtiments	560 542 249	95 023 544	465 518 705	356 013 032
Autres immobilisations corporelles	7 108 961 693	2 968 516 329	4 140 445 364	2 974 286 615
Immobilisations en concession			0	0
Immobilisations en cours	33 168 593		33 168 593	453 700 574
Immobilisations financières			0	0
Titres mis en équivalence			0	0
Autres participations et créances rattachées			0	0
Autres titres immobilisés			0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	324 050 609		324 050 609	319 399 150
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	8 272 293 338	3 067 191 555	5 205 101 783	4 345 657 119
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	3 044 396 842		3 044 396 842	2 702 294 310
Créances et emplois assimilés			0	0
Clients	295 754 898		295 754 898	374 174 037
Autres débiteurs	1 375 550 115		1 375 550 115	784 753 233
Impôts et assimilés	13 183 253		13 183 253	22 397 811
Autres créances et emplois assimilés			0	0
Disponibilités et assimilés			0	0
Placements et autres actifs financiers courants			0	0
Trésorerie	102 845 916		102 845 916	32 605 469
TOTAL ACTIF COURANT	4 831 731 024	0	4 831 731 024	3 916 224 860
TOTAL GENERAL ACTIF	13 104 024 362	3 067 191 555	10 036 832 807	8 261 881 979



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 01919121810151612112161414

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice au 31/12/2014

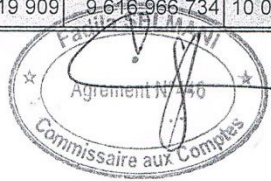
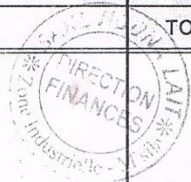
BILAN (ACTIF)

رقم 1691 لسنة 2015
30 أفريل 2015



Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 959 339	323 325	630 982
Immobilisations corporelles			0	
Terrains	329 287 530		329 287 530	241 287 530
Bâtiments	658 007 218	125 371 583	532 635 635	481 518 705
Autres immobilisations corporelles	7 153 556 284	3 525 288 987	3 628 267 297	4 124 445 364
Immobilisations en concession			0	
Immobilisations en cours			0	33 168 593
Immobilisations financières			0	
Titres mis en équivalence			0	
Autres participations et créances rattachées			0	
Autres titres immobilisés			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants	385 461 878		385 461 878	324 050 609
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	8 530 595 574	3 654 619 909	4 875 975 665	5 205 101 783
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 702 214 100		2 702 214 100	3 044 396 842
Créances et emplois assimilés			0	
Clients	885 927 435		885 927 435	295 754 898
Autres débiteurs	1 138 500 487		1 138 500 487	1 375 550 115
Impôts et assimilés			0	13 183 253
Autres créances et emplois assimilés			0	
Disponibilités et assimilés			0	
Placements et autres actifs financiers courants			0	
Trésorerie	14 349 046		14 349 046	102 845 916
TOTAL ACTIF COURANT	4 740 991 068	0	4 740 991 068	4 831 731 024
TOTAL GENERAL ACTIF	13 271 586 642	3 654 619 909	9 616 966 734	10 036 832 807



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F [0]9[9]9[2]8[0]5[6]2[1]2[6]4[4]

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice clos au 31/12/2016



BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 978 272	304 392	323 325
Immobilisations corporelles			0	
Terrains	329 287 530		329 287 530	329 287 530
Bâtiments	660 902 370	161 405 201	499 497 169	532 635 635
Autres immobilisations corporelles	7 439 160 301	4 181 446 020	3 257 714 281	3 628 267 297
Immobilisations en concession	1 195 045		1 195 045	
Immobilisations en cours	73 865 133		73 865 133	
Immobilisations financières			0	
Titres mis en équivalence			0	
Autres participations et créances rattachées			0	
Autres titres immobilisés			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants	64 184 486		64 184 486	385 461 878
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	8 572 877 529	4 346 829 493	4 226 048 036	4 875 975 665
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	3 350 468 260		3 350 468 260	2 702 214 100
Créances et emplois assimilés			0	
Clients	696 203 872		696 203 872	885 927 435
Autres débiteurs	907 314 173		907 314 173	1 138 500 487
Impôts et assimilés	5 129 658		5 129 658	
Autres créances et emplois assimilés			0	
Disponibilités et assimilés			0	
Placements et autres actifs financiers courants			0	
Trésorerie	218 155 515		218 155 515	14 349 046
TOTAL ACTIF COURANT	5 177 271 478	0	5 177 271 478	4 740 991 068
TOTAL GENERAL ACTIF	13 750 149 007	4 346 829 493	9 403 319 515	9 616 966 734

الملحق رقم: (02)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

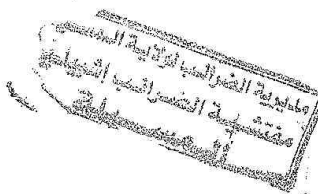
N.I.F 00999280056212644

Désignation de l'entreprise
SARL HODNA LAIT
Activité
PRODUCTION LAIT ET DERIVES
Adresse
ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

B. SELMANI
Expert Comptable
Comptable des Comptes
Haï Saïdi Ahmed N° 233, B.E.K
ALGER - Tél. 07.93.13.94.16

Exercice au 31/12/2013

30 أفريل 2014



BILAN (PASSIF)

PASSIF	2013	2012
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 600 000 000	1 350 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	87 422 280	70 196 385
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	277 965 603	344 517 906
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	1 965 387 883	1 764 714 291
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	2 392 203 703	2 466 569 226
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	2 392 203 703	2 466 569 226
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 691 276 384	1 379 318 508
Impôts	218 697 540	212 204 469
Autres dettes	876 684 031	596 535 156
Trésorerie Passif	2 892 583 267	1 842 540 329
TOTAL III	5 679 241 222	4 030 598 462
TOTAL PASSIF (I+II+III)	10 036 832 807	8 261 881 979

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise
SARL HODNA LAIT
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

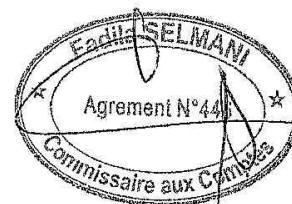
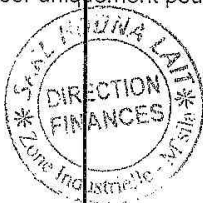
Exercice au **31/12/2014**

BILAN (PASSIF)

2015
 30
 2014

PASSIF	2014	2013
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 800 000 000	1 600 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	101 320 560	87 422 280
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	201 022 540	277 965 603
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 102 343 100	1 965 387 883
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	2 374 167 193	2 392 203 703
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	2 374 167 193	2 392 203 703
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 065 137 075	1 691 276 384
Impôts	58 550 369	218 697 540
Autres dettes	1 043 649 336	876 684 031
Trésorerie Passif	2 973 119 661	2 892 583 266
TOTAL III	5 140 456 441	5 679 241 222
TOTAL PASSIF (I+II+III)	9 616 966 734	10 036 832 807

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise
SARL HODNA LAIT
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

Exercice clos au **31/12/2015**



BILAN (PASSIF)

PASSIF	2015	2014
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 900 000 000	1 800 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	111 371 687	101 320 560
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	303 944 156	201 022 540
Autres capitaux propres Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 315 315 843	2 102 343 100
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	1 802 743 462	2 374 167 193
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	1 188 727	
TOTAL II	1 803 932 189	2 374 167 193
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 130 508 661	1 065 137 075
Impôts	26 567 556	58 550 369
Autres dettes	872 182 372	1 043 649 336
Trésorerie Passif	3 254 812 895	2 973 119 661
TOTAL III	5 284 071 484	5 140 456 442
TOTAL PASSIF (I+II+III)	9 403 319 515	9 616 966 734

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم: (03)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice du : 01/01/2013 Au : 31/12/2013

B. SELMANI
Comptable
Haj Sidi Ahmed 199, B.E.K
ALGER Tél. 793.13

COMPTE DE RESULTAT

30

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de l'Économie et des Finances
Direction des Finances

0	2013		2012	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		13 010 008		5 410 173
Produits fabriqués		9 050 703 042		8 820 301 423
Production vendue Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		9 063 713 050		8 825 711 596
Production stockée ou déstockée		315 605 012		119 718 515
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		129 842 364		85 395 664
I-Production de l'exercice		9 509 160 426		9 030 825 775
Achats de marchandises vendues	11 479 521		5 002 119	
Matières premières	7 466 157 765		6 669 610 926	
Autres approvisionnements			68 138	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	132 670			
Autres consommations	94 462 780		88 098 112	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	107 317 737		68 664 985	
Entretien, réparations et maintenance	32 378 397		13 443 079	
Primes d'assurances	5 867		22 591 967	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	7 752 584		3 020 133	
Publicité	175 270 866		31 168 997	
Déplacements, missions et réceptions	19 053 512		16 980 679	
Autres services	132 527 095		175 576 845	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	8 046 538 794		7 094 225 980	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	1 462 621 633	0	1 936 599 796
Charges de personnel	554 264 423		399 131 578	
Impôts et taxes et versements assimilés	64 589 649		60 178 678	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	843 767 561	0	1 477 289 540



IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 09090928056212644

Désignation de l'entreprise :
SARL HODNA LAIT
Activité : PRODUCTION LAIT ET DERIVES
Adresse : ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA



Rubriques	2013		2012	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		29 272 856		11 366 301
Autres charges opérationnelles	26 152 500		131 257 069	
Dotations aux amortissements	692 690 427		847 639 743	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	0	154 197 490	0	509 759 029
Produits financiers		28 273 743		38 630 897
Charges financières	261 190 368		163 207 039	
VI-Résultat financier	232 916 625	0	124 576 142	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	78 719 135	0	0	385 182 887
Eléments extraordinaires (produits) (*)		424 081 709		25 694 110
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	26 946 431		16 790 042	
VIII-Résultat extraordinaire	0	397 135 278	0	8 904 068
Impôts exigibles sur résultats	40 450 540		49 569 049	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	277 965 603	0	344 517 906

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

B. SEMANI
Expert Comptable
Comptabilité et Impôts
Haf Saïd Ahmed N° 233, B.E.K
ALGER - Tél. 07.93.13.94.16



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

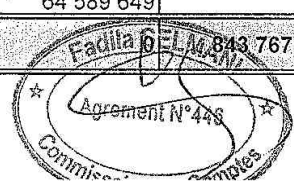
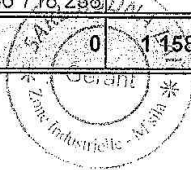
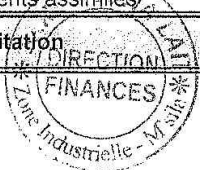
N.I.F 0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4

Désignation de l'entreprise :
SARL HODNA LAIT
Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES
Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice du : 01/01/2014 Au : 31/12/2014

COMPTE DE RESULTAT

0	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				13 010 008
Produits fabriqués		10 601 606 265		9 050 703 042
Production vendue Prestations de services		94		
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	429 132			
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		10 601 177 227		9 063 713 050
Production stockée ou déstockée		79 628 683		315 605 012
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		155 279 852		129 842 364
I-Production de l'exercice		10 836 085 762		9 509 160 426
Achats de marchandises vendues			11 479 521	
Matières premières	8 542 458 120		7 466 157 765	
Autres approvisionnements			0	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			132 670	
Autres consommations	93 148 585		94 462 780	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		345 150		
Sous-traitance générale				
Services extérieurs				
Locations	156 066 832		107 317 737	
Entretien, réparations et maintenance	27 381 072		32 378 397	
Primes d'assurances			5 867	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	14 779 413		7 752 584	
Publicité	21 084 025		175 270 866	
Déplacements, missions et réceptions	15 505 626		19 053 512	
Autres services	169 469 036		132 527 095	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	9 039 547 559		8 046 538 794	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	1 796 538 203	0	1 462 621 633
Charges de personnel	571 738 334		554 264 423	
Impôts et taxes et versements assimilés	66 718 298		64 589 649	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	1 158 081 631	0	843 767 561



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

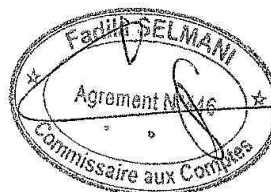
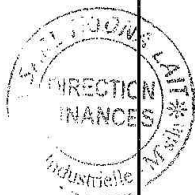
N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :
 SARL HODNA LAIT
 Activité : PRODUCTION LAIT ET DERIVES
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

2015
 2015
 2015

Rubriques	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		67 683 318		29 272 856
Autres charges opérationnelles	171 212 997		26 152 500	
Dotations aux amortissements	721 033 244		692 690 427	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	0	333 518 708	0	154 197 490
Produits financiers		68 829 635		28 273 743
Charges financières	213 296 660		261 190 368	
VI-Résultat financier	144 467 025	0	232 916 625	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	189 051 683	78 719 135	0
Eléments extraordinaires (produits) (*)		535 050 992		424 081 709
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	518 055 520		26 946 431	
VIII-Résultat extraordinaire	0	16 995 472	0	397 135 278
Impôts exigibles sur résultats	5 024 613		40 450 540	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	201 022 540	0	277 965 603

(*) À détailler sur état annexe à joindre.



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT
 Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES
 Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

2016 ٢٠١٦



Exercice du : 01/01/2015 Au : 31/12/2015

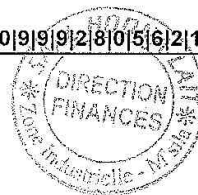
COMPTE DE RESULTAT

0	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		10 122 567 130		10 601 606 265
Production vendue Prestations de services				94
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés			429 132	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		10 122 567 130		10 601 177 227
Production stockée ou déstockée		53 799 229		79 628 683
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		139 811 916		155 279 852
I-Production de l'exercice		10 316 178 275		10 836 085 762
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	7 709 497 520		8 542 458 120	
Autres approvisionnements	167 870		0	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	100 214 984		93 148 585	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		6 876 600		345 150
Sous-traitance générale				
Locations	148 819 069		156 066 832	
Entretien, réparations et maintenance	54 452 025		27 381 072	
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	8 171 445		14 779 413	
Publicité	24 008 986		21 084 025	
Déplacements, missions et réceptions	14 911 282		15 505 626	
Autres services	159 708 822		169 469 036	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	8 213 075 403		9 039 547 559	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	2 103 102 873	0	1 796 538 203
Charges de personnel	613 596 832		571 738 334	
Impôts et taxes et versements assimilés	52 522 536		66 718 238	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	1 436 983 505	0	1 158 081 631

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 091928056212644

Désignation de l'entreprise :
SARL HODNA LAIT
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M' SILA BP 451 CA**



Rubriques	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		73 492 563		67 683 318
Autres charges opérationnelles	207 676 929		171 212 997	
Dotations aux amortissements	732 803 008		721 033 244	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	0	569 996 131	0	333 518 708
Produits financiers		27 945 700		68 829 635
Charges financières	301 831 934		213 296 660	
VI-Résultat financier	273 886 234	0	144 467 025	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	296 109 897	0	189 051 683
Eléments extraordinaires (produits) (*)		126 808 706		535 050 992
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	113 148 293		518 055 520	
VIII-Résultat extraordinaire	0	13 660 413	0	16 995 472
Impôts exigibles sur résultats	5 826 154		5 024 613	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	303 944 156	0	201 022 540

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملخص:

تتوقف فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية على قدرة التحكم في مختلف وظائفها خاصة الوظيفة المالية، حيث يرجع الكثير من الباحثين سبب فشل المؤسسات إلى أدائها المالي السيئ. لهذا ظهرت الحاجة إلى قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة كأحدى أدوات الرقابة المالية وذلك لكشف نقاط القوة والضعف وأسبابها وإعطاء حكم على وضعيتها من خلال ممارسة نشاطها، فيعتبر التحليل المالي أداة رئيسية وضرورية لتقويم الأداء المالي داخل المؤسسة. وفي ظل دخول الجزائر للاقتصاد العالمي من خلال توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بتقييم مؤسساتنا العمومية من ناحية أدائها المالي خاصة بعد تطبيق الجزائر لمبادئ النظام المحاسبي المالي الذي له دور كبير في زيادة فعالية قياس الأداء المالي من خلال دقة المعلومات المتحصل عليها من خلال مخرجاته (الكشوف المالية).

الكلمات المفتاحية: قياس الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، النظام المحاسبي المالي، مؤشرات قياس الأداء المالي.

The Summary:

Stop the effectiveness of the performance of the enterprise and economic control capacity in the various special functions financial function, due in many researchers cause of the failure of institutions to the financial performance of bad weather.

This emerged the need to measure and assess the financial performance of the enterprise as one of the tools of financial control in order to uncover the strengths and weaknesses and their causes and to give judgment on the continual through the exercise of its activity, is considered to be the financial analysis of the major tool and necessary to assess the financial performance within the institution.

Under the entry of Algeria to the world economy through the signing of the partnership with the European Union (EU) accession to the World Trade Organization, it has become necessary to pay more attention to assess public institutions on the one hand financial performance, especially after the application of Algeria and the principles of the accounting system, the financial regulations which have a significant role to play in enhancing the effectiveness of the measurement of financial performance through the accuracy of the information obtained through has optimally taken advantage of (financial statements).

Keywords: measurement of financial performance, an assessment of the financial performance of the accounting system, the Financial Regulations, the indicators to measure the financial performance.

شَمْسُ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ